صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

العدد التاسع والستون

تشرين أول ٢٠١٢م/ ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٣٣هـ

حكمة العدد

قولوا «لا إله إلا اللّه» تفلحـــــوا

هية التنسيق النقابية: معركتنا مفتوحة ولن نتردّد في التصعيد

» اضراب في ٨ تشرين الثاني «

الاتحاد العمالي العام في لبنان يدعو لانعقاد لجنة مؤشر الغلاء استعداد للتحرك والاعتصام والتظاهر دفاعاً عن فرص العمل ومواجهة الغلاء

«الهيئات الاقتصادية» توغل في دم الاقتصاد اللبناني من بوابة تفجير الاشرفية

جددت "الهيئات الاقتصادية" ببعض اشخاصها الحاليين التحاقها بالمشروع السياسي الفاشل والمدمر للبلد، وما كان على بعض اقطابها الا المشاركة الميدانية في الهجوم البريري الفاشل على السراي الحكومي لأظهار هويتها الاقتصادية الوطنية. ولتقول بصراحة لمن هو هذا الاقتصاد الذي تديره هذه الهيئات. ما كنا لنحب أن يكون تفجير الاشرفية كاشفا اضافيا عن بعض رموز هذه الهيئات الاقتصادية، وحمى الله اقتصاد هذه البلد في كل هيئاته من هذه الهيئات.

الافتتاحية

يا دولة رئيس الحكومة..
الناس بحاجة إلى لبنان جديد

لا يختلف اثنان في لبنان، موالاة ومعارضة، على أن الأزمة في لبنان بنيوية سياسية في الأساس.

فالبنيان السياسي فيه، على كل المستويات، هش، ركيك، فاقد للمناعة، وعرضة للاهتزاز الداخلي والخارجي، وتسيطر عليه الأمزجة المذهبية والطائفية والعائلية والشخصية، ومصالح الدول التي تتقاطع مع كل ما ذكر.

ولا داعي لنبش الذاكرة التأسيسية له، فقد قام هذا البلد وفق أهواء الاستعمار ومصالحه، وركبت فيه أشكال دولة تتماهى فيها المصالح الخارجية مع المصالح الشخصية الإقطاعية الطائفية..، ومن الطبيعي أن تأتي النتائج خارج المألوف والواقعي والوطني، حتى في مناهجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لم تُكتشف بعد، وستبقى عصية على التدوين.

هذه حقيقة لبنان، فعندما يفهم أي واحد منا، هذا الواقع (التأسيسي المتجدد دوماً)، يُدرك مباشرة ومن دون إرباك، أن مثل هذه الأزمة الكبرى، التي قام عليها بلدنا، ستكون نتائجها شبيهة بها، في الاقتصاد والاجتماع والتربية والثقافة والصحة والتعليم والإعلام والمصارف والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والرئاسات، والأحزاب (الحمد الله أن المقاومة خارج هذا السياق)، والنقابات والهيئات الفرعونية الاقتصادية والخطاب اليومي المأزوم (لأربعتشات آذار).

وخير مثال على ذلك، التجربة التي اعتمدتها مؤخراً مسوخ (الاربعتشات)، وكادت تذهب بالبلد وأهله ومؤسساته، لولا العناية الالهية، والوعي الشعبي الاغلبي، الذي ترفّع، وكان بمستوى الحدث. حيث كادت نزوة صهيوأمريكية– أربعتشية أذارية لبنانية عربية، أن تُدخل لبنان في نفق معلوم، وهذا مصداق قوله تعالى:﴿ ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾، وقوله تعالى:﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يُبصرون﴾ صدق الله العظيم.

حقيقة أخرى، يجب أن لا نغفل عنها، وهي، إذا كانت العناية الالهية تتدخل لحماية الناس الطيبين، الذين لا ناقة لهم ولا جمل، في نزوات السنيورة– جعجع، وإذا كان الوعي الاغلبي للناس أنفسهم، قد اسقط الانقلاب الأعمى لأربعتشات آذار، فهذا لا يعني أن لا تتحمل الحكومة مسؤوليتها كاملة، أمام الناس والفقراء من مزارعين وعمال وموظفين ومعلمين ..، وقطاعات إنتاجية مختلفة. وعليها أن تبادر وبحكمة ومسؤولية، وعقلية جديدة، غير التي اعتاد عليها الناس، في التعاطي مع الشأن العام، وبروحية عالية، غير التي اعتادها لبنان وتأسس عليها، في الملفات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، فلم يعد مقبولاً ولا منطقياً، أن تسير الحكومة ورئيسها تحديداً بعقلية السنيورة، فالناس التي عبّرت بصدق عن تمسّكها بالدولة والنظام والاستقرار تستحق من الحكومة ورئيسها الأفضل دوما. وعلى رئيس الحكومة أن يؤمن أن ما قبل انقلاب صبيان آذار ومعلميهم، ليس كما بعده، وعليه أن ينفض غبار التلكؤ والحسابات المذهبية والشخصية، ويبادر إلى مراجعة دقيقة لإنقاذ ما يمكن فعليا إنقاذه.

دولة الرئيس، الناس بحاجة إلى كهرباء على زمانهم وزمانك، فلا يُعقل أن يبقوا تحت رحمة المولدات والتقنين والبواخر المجهولة والصيانة الكذبة والشركات التي تتدرب على إدارة الأزمة، والفواتير المدوبلة، كنا بفاتورة واحدة عن شهرين، والآن يجري الحديث عن فاتورة واحدة مضروبة ب٤ أشهر؟!

الناس يا دولة الرئيس، بحاجة إلى أسعار مقبولة للمحروقات على أبواب الشتاء، وبحاجة إلى مراقبة دقيقة لأسعار السلع الغذائية، ووضع حد لمافيا لقمة عيش المواطن، وبحاجة إلى حد أدنى من العدالة الاجتماعية، في التعليم ومافيا المدارس الخاصة، وركاكة المدارس الرسمية، ومزاجية العاملين عليها من مدراء وأساتذة تقليديين من عصور غابرة، وفي الصحة وأصحاب الحظوة من المقربين والمحسوبين.

الناس يا دولة الرئيس، بحاجة إلى دراسات علمية صحيحة، لسوق العمل، وحجم البطالة وهل صحيح أنه تجاوز ال ٣٠ ٪، وحاجات السوق، وفرص العمل، وتشجيع موضوعي للاستثمار، بما يتناسب مع واقع السوق.

الناس بحاجة إلى موقف جريء منك بمواجهة استفحال الخطاب الاستعلائي لبعض غيلان ما يسمى بالهيئات الاقتصادية، وكلنا أمل أن تكون تجربة الانقلاب السنيوري الجعجعي الحربي دوما، قد حفزتك و"شرجتك" لاتخاذ قرارات بحجم المسؤولية والناس والمرحلة والمستقبل الحقيقي، وليس المشنوقي.

الفهرس

صدى النقابات شهرية نقابية داخلية تعنى بشؤون العمل والعمال. تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

اتحاد الوفاء.. كلمة من القلب

يتقدم اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان من عمال لبنان وعمال العالمين العربي والاسلامي باسمى آيات التهنئة والتبرك بمناسبتي عيد الأضحى المبارك، وعيد الغدير الأغر، وحجا مبرورا، وسعيا مشكورا لحجاج بيت الله الحرام وعودة آمنة للأوطان والديار. عودة مفعمة بالايمان وبالولاية لله ولرسوله ولأهل البيت سلام الله عليهم أجمعين. ورغم ما تشهده منطقتنا العربية والاسلامية من مآس دامية، واستهدافات خطيرة، الا اننا أهل ايمان وأهل ثقة بالله عز وجل، نثبت في مواجهة كيد اعدائنا صابرين متّحدين ومتحّدين، وكلنا أمل واستبشار، نعم كلنا أمل واستبشار بغد واعد لامتنا وقضايانا المحقة، من فلسطين الحبيبة وحتمية تحريرها وعودتها لأهلها الأعزاء، الى حماية أوطاننا وحفظ هويتها الاسلامية الاصيلة، وصيانة استقلالها الحقيقي وسيادتها على كامل خيراتها، كلنا أمل واستبشار بغد واعد، تصنعه شعوبنا الواعية القوية المصرة على طلب النصر مهما غلت التضحيات، وما النصر الا من عند الله، الا إن نصر الله قريب.

حدث الشهر

٤ هيئة التنسيق النقابية: معركتنا مفتوحة ولن نتردّد في التصعيد

٥ اضراب ليوم واحد في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢

٦ جمعيات عمومية استعداداً للتحرك والاعتصام والتظاهر دفاعاً عن فرص العمل ومواجهة غلاء

٦ غصن بعد اجتماع للاتحاد العمالي بحث في خطة تحرك: للنزول الى الشارع ومواجهة المشاريع الضريبية للحكومة

٧ الاتحاد العمالي: لحوار اقتصادي يخرجنا من عنق الأزمة

أنشطة وأخبار نقابية

٨ اتحاد نقابات عمال ومستخدمي البلديات في لبنان يطالب بتثبيت عمال البلديات ودفع غلاء المعيشة لهم

٨ ٦٣٪ من اللبنانيين يواجهون صعوبات في تأمين النفقات الغذائية

أخبار نقابية متفرقة

٩ إنجاز التعديلات على «قانون المياومين»

٩ الضمان» يعلن نتائج التفتيش والمراقبة على المؤسسات

٩ كشف بعض ما يسمى بالهيئات الاقتصادية عن وجهه، وأوغل في دم الاقتصاد اللبناني من بوابة تفجير الأشرفية

١٠ غندور ناشد سليمان التدخل رفضاً لقانون السير الجديد

١٠ جريصاتي تسلم من نقابات المصالح المستقلة مذكرة طالبت بإحالة سلسلة الرواتب على مجلس النواب

١١ ميقاتي: لاستفادة المتقاعدين من الضمان وفق النظام القائم - غصن: التضخم ارتفع ١٠،٣ ٪ ما يستدعي إعادة النظر بالأجور وتصحيحها

ركن المزارعين

١٢ الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب يهنئ اتحاد نقابات المزارعين في لبنان « انماء» بعيد الاضحى المبارك

١٢ وزارة الزراعة تنظم احتفالا بمناسبة يوم الأغذية العالمي

١٣ الحاج حسن: بعض المسؤولين أرادوا الزراعة بدون دعم

١٤ طلبات زراعة الشمندر السكري وشروطها

١٤ فقيه: للحفاظ على هذه الزراعة وضم المزارعين الى الضمان الصحي

١٥ الحاج حسن: بقليل من الجهد نسوق الزيت كإنتاج بيولوجي

١٦ الحاج حسن شارك في أعمال لجنة الأمن الغذائي في روما

١٧ البدء بإجراءات انتساب الصيادين إلى «الضمان الاجتماعي»

١٨ «إيدال» افتتحت الجناح اللبناني في معرض SIAL في فرنسا

تحقيق العدد

١٩ كل عامل في مؤسسة، من حقّه التصريح عنه للضمان الاجتماعي بعد اليوم العاشر على استخدامه

ألف ياء الاقتصاد

٢٠ ألف دولار عبء المديونيّة على كلّ لبناني

ألف ياء النقابات

٢١ حق التنظيم النقابيمعالي وزير العمل سليم جريصاتي

أخبار عربية ودولية

٢٣ الاتحاد العمالي العام في لبنان يستنكر منع الحكومة البحرينية النقابيين العرب من حضور المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال البحرين

آراء حرة

٢٤ اللوبي الحاكم يواجه الأجور: الأمر لي

٢٥ نفر من المنتفعين الاقتصاديين اكبر من وطن

عيون على العدو

٢٦ إسرائيل تعزز نشاطها في حقول المتوسط

ثقافة إسلامية

٢٧ صدقة الإخلاص

حدث الشهر

تظاهرة لآلاف المعلمين والموظفين للمطالبة بتحويل سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب

هيئة التنسيق النقابية: معركتنا مفتوحة ولن نتردّد في التصعيد

نفذ موظفو القطاع العام والمعلمون في لبنان اضرابا شاملا بتاريخ ١٠-١٠-٢٠١٢

ونفذوا تظاهرة، أقفلت معها المدارس الرسمية أبوابها، وعدد كبير من المؤسسات التربوية الخاصة، في حين لم تلتزم «المدارس الكاثوليكية» وبعض المدارس الخاصة بالإضراب، وألتزم موظفو الإدارة العامة بدعوة هيئة التنسيق، فتعطل العمل الإداري في القسم الأكبر من إدارات الدولة الرسمية، في العاصمة والمناطق.

وسلكت التظاهرة الطريق الممتد من تلة الخياط – عائشة بكار – إلى الصنائع، وصولا الى ساحة رياض الصلح، التي القيت فيها الكلمات:

محمد قاسم

عضو «هيئة التنسيق النقابية» محمد قاسم، أكد أن التظاهرة هي لقطع الطريق أمام الهيئات الاقتصادية، والمؤسسات التربوية والمصارف الذين يشجعون على إلغاء السلسلة، وإطلاق صرخة من أن تأخر السلسلة يهدد بمشاكل كثيرة، وإلى شلل القطاع العام والمدارس في التعليم الرسمي والخاص.

نقيب المعلمين نعمة محفوض

نقيب المعلمين نعمة محفوض، رأى «أن حشد اليوم يشكل رسالة الى الحكومة ورئيسها، وتوجه إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «الموجود في السرايا» بالقول: «بعد ١٣ شهراً لم يعد في إمكانه الحديث عن النفقات والواردات أو عن التوازن المالي، خصوصا بعدما نفذت هيئة التنسيق كل الوعود التي قطعتها، وهدد محفوض «بتصعيد التحركات حتى الاعتصام المفتوح أمام السرايا، وتطويقها وشل البلد في حال لم ترسل الحكومة سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب في أسرع وقت».

رئيس «رابطة التعليم الأساسي» محمود أيوب

رئيس «رابطة التعليم الأساسي» محمود أيوب رأى أن «التظاهرة بالآلاف هي لنقول للمسؤولين وللتجار وللهيئات الاقتصادية أننا شركاء في هذا الوطن، ولنسمع من في آذانهم صمم، أن السلسلة ليست ترفا ماديا لنا، بل هي استعادة لحقوق سلبها التضخم وغلاء الأسعار وجشع التجار وهدر المسؤولين وصفقاتهم التي يعرفها القاصي والداني، وأن السلسلة ليست منة من أحد، إنها بدل أتعاب تعليم وتربية وتنشئة لأجيال».

رئيس «رابطة موظفي الإدارة العامة» د. محمود حيدر

ودعا رئيس «رابطة موظفي الإدارة العامة» د. محمود حيدر «الهيئات الاقتصادية وأرباب المال وكبار التجار وممثليهم في الحكومة وخارجها إلى وقف هجمتهم على السلسلة». وقال: «كفوا عن سياسة التهويل والتعمية التي تتبعونها حيال السلسلة، لأننا نعرف جيداً من أوصل البلد إلى ما وصل إليه من أوضاع مالية واقتصادية صعبة».

وأعتبر أن ربط الحكومة إحالة السلسلة ببدعة توفير الإيرادات «ما هو إلا حجج تتذرع بها من أجل فرض ضرائب جديدة تطال ذوي الدخل المحدود والفقراء، وحذر من التمادي في التأخير بإحالة السلسلة التي أقرّت، لأن «عدم إحالتها سريعاً سيدفع الموظفين الإداريين والأساتذة والمعلمين إلى تنفيذ خطوات تصعيدية كبيرة ربما تصل إلى الإضراب العام الشامل والمفتوح».

رئيس «رابطة اساتذة التعليم المهني والتقني»

رئيس «رابطة اساتذة التعليم المهني والتقني» فاروق الحركة قال: «إننا نستغرب ونستهجن سياسة المماطلة غير المبررة من الحكومة، والتي فيها بعض الريب والشك. أضاف: «قد نصل، إذا استمر أداء هذه الحكومة بالاستلشاق

والاستخفاف بنا، الى الإضراب العام المفتوح، وننصح الحكومة بألا تضطرنا الى استخدام هذه الورقة».

وختم: «نعاهدكم أننا لن نسكت ولن نقف مكتوفي الأيدي، ونحذر الجميع من المساس بحقوقنا لأننا لسنا من النوع الذي يفرط بحقوقه ويخون من أولونا ثقتهم».

رئيس «رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي» حنا غريب

ثم ألقى رئيس «رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي» حنا غريب كلمة باسم هيئة التنسيق قال فيها: «كلنا معاً في هذه المعركة لإحالة سلسلة الرتب والرواتب باعتبارها أولوية على ما عداها، أحيلوها ولا تتذرعوا بالتمويل، ولا تهولوا بعجز الخزينة ولا بخدمة الدين العام يا أرباب العمل، فأنتم من خلق كل هذه المشاكل، وأنتم آخر من يحق له الكلام عنها، لأنكم أول المستفيدين من نتائجها، ونحن أول المتضررين».

تابع: «خراب الاقتصاد وعجز الخزينة سببه أنتم، سببه الهدر والفساد، والسرقات والصفقات والتهريب والمحاصصة والنظام الضريبي المنحاز والمضاربات العقارية والريوع المصرفية واغتصاب الأملاك البحرية والنهرية، وتدني الرواتب لتهجير الشباب وكفاءاتهم إلى الخارج».

وأكد أن «هذه السياسة هي التي ضربت البلاد واقتصادها، وعنها تسكتون، لأنكم فيها متورطون. سلسلة الرتب والرواتب حق والحق يعلو ولا يعلى عليه، ولها الأولوية، كافحوا الفساد تؤمنوا ١،٥ مليار دولار أميركي، افرضوا الغرامات على الأملاك البحرية والنهرية تؤمنوا ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، أوقفوا التهريب على المرفأ تؤمنوا ٧٠٠ مليون دولار، افرضوا ضرائب على الريوع المصرفية تؤمنوا ٥٠٠ مليون دولار، افرضوا ضرائب على الريوع العقارية تؤمنوا ٧٢٠ مليون دولار، افرضوا ضرائب على الكماليات تؤمنوا ٢٥٠ مليون دولار».

وقال: «أحيلوا السلسلة على مجلس النواب من دون إبطاء أو تأخير، فتلك هي مصادر إيراداتها، فكفى مماطلة وتأخيراً، وكلفتها لا تتعدى الـ ١٥٠٠ مليار ليرة، بعد ست عشرة سنة من التضخم، وهي أقل مما تدفعه الخزينة لعجز الكهرباء سنوياً، البالغ ملياراً ونصف مليار دولار أميركي».

ودعا غريب إلى إحالة السلسلة إلى المجلس النيابي، فـ«كلفتها من إجمالي كلفة الرواتب لا تتجاوز ٣٣ في المئة خلافاً لما تدعون أنها ستون في المئة وتضللون الناس به، وكلفة الرواتب لموظفي القطاع العام وملحقاتها لا تتجاوز ٢٢ في المئة من الناتج المحلي، بينما في دول العالم تتجاوز الستين في المئة». تابع: «لا للتقسيط لأننا لن نبيع حقوقنا للسنوات الخمس المقبلة بحقوق مستحقة عن السنوات الست عشرة السابقة. أحيلوا السلسلة مع تعديل الدرجات للأساتذة والمعلمين لقاء الزيادة في ساعات العمل. أحيلوها مع إعطاء المتقاعدين من الأساتذة والمعلمين حقهم في الزيادة من السلسلة على قدم المساواة مع غيرهم من المتقاعدين. أحيلوها وأعطوا الأجراء والمتعاقدين حقهم في رفع أجر الساعة بما يساوي نسبة الزيادة عينها».

وشدّد على أن «لا مبرر على الإطلاق التأخير والمماطلة في إحالة السلسلة، ولن نسمح بذلك على الإطلاق، ومن يؤخر إحالة السلسلة هو الذي يتحمّل المسؤولية عن تصعيد التحرك وإضرابات واعتصامات وتظاهرات مفتوحة. هو الذي يتحمل مسؤولية الشلل في القطاع العام وإداراته ومؤسساته التعليمية، ومسؤولية الشلل في الاقتصاد والحياة العامة».

وختم غريب: «يكفي أن ندعو الى اعتصامات في الشوارع وأمام أبواب الثانويات والمدارس والوزارات والإدارات العامة والبلديات، أساتذة ومعلمين وإداريين وطلاباً، فلا تدفعونا دفعاً الى اتخاذ هذا القرار الذي يشل البلاد بطولها وعرضها، فلن نتردد في اتخاذه إذا لم تجر إحالة السلسلة».

وقبل انتهاء تفرق المتظاهرين ألقى عصام عزام كلمة بإسم رابطة متقاعدي أساتذة التعليم الثانوي، عرض فيها للظلم اللاحق بالمتقاعدين، والحسوم الكبيرة التي تطال رواتبهم التقاعدية.

هيئة التنسيق النقابية : الخطوات التي سبق واعلنت ستنفذ بتواريخ جديدة

اضراب ليوم واحد في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٢

عقدت هيئة التنسيق النقابية اجتماعاً بعد ظهر ٢٩-١٠-٢٠١٢ في مقر «نقابة المعلمين»، خصص للحديث عن بدائل للإضراب الذي كان مقرارا في ٣١-١٠و١-١١-٢٠١٢ ، آخذين بعين الاعتبار الظروف المستجدة من جهة، ومتابعة تنفيذ خطوات التحرك التي سبق وأعلنتها الهيئة، مع تأمين جميع الشروط والاستعدادات لنجاحها من جهة ثانية.

واتفق المجتمعون على استبدال الإضراب الاعتصامات وشل القطاع العام في مختلف الإدارات الرسمية، والمدارس الرسمية والخاصة، بإضراب ليوم واحد في الثامن من تشرين الثاني المقبل، «كي يبقى التحرك نقابياً».

وأوضحت مصادر المجتمعين، أن استمرار التحرك، أو تنفيذ الخطوات التي سبق وأعلنت عنها هيئة التنسيق قبل اغتيال اللواء الحسن، سيصبّ في خانة التسييس، ما يتناقض مع استقلالية التحرك الذي يتمسك به جميع الاساتذة والمعلمين والموظفين الإداريين والمتقاعدين والمتعاقدين. وشددوا على أن الخطوات التي سبق وأعلنت ستنفذ، وبتواريخ جديدة، طالما مجلس الوزراء عاد إلى عقد جلساته.

وشدد المجتمعون على أن أي دعوة ستطلق من جديد، لا علاقة لها بأي طرف سياسي، فـ«الدعوة إلى شل القطاع العام قد أُعلنت قبل استشهاد اللواء الحسن، وقبل الدعوة لإسقاط الحكومة».

الاتحاد العمالي العام في لبنان طالب لجنة المؤشر بتصحيح الأجور

جمعيات عمومية استعداداً للتحرك والاعتصام والتظاهر دفاعاً عن فرص العمل ومواجهة غلاء

عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان اجتماعها الدوري بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١٢ عرضت فيه لمقرّرات المجلس التنفيذي للاتحاد وسبل تنفيذها في ظلّ آخر التطورات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: انطلاقاً من دعوة المجلس التنفيذي للاتحاد الطلب من هيئة المكتب الإعداد لخطة تحرك بدءاً من لقاء فخامة رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة وكذلك رؤساء الكتل النيابية والقيادات السياسية لعرض المخاوف التي تنتاب العمال وذوي الدخل المحدود نتيجةً لاستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتباطؤ حركة الإنتاج وارتفاع معدّلات البطالة خصوصاً من بين الشباب الباحثين عن فرص عمل ممّا يدفعهم إمّا للهجرة إمّا للعوز والفقر ممّا يهدّد الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي.

ثانياً: تشدّد هيئة المكتب على رفضها المطلق لأي نوع من الرسوم والضرائب التي تطال العمال ومحدودي الدخل تحت ذريعة زيادة الإنفاق العام وتكرّر دعوتها الحكومة لإعادة النظر بالسياسات الضريبية الظالمة من خلال فرض الرسوم على مادة المازوت والهاتف والكهرباء ناهيك عن زيادة الضريبة على القيمة المضافة بدلاً من اعتماد الضريبة الموحّدة على المداخيل والأرباح التصاعدية أسوةً بكافة بلدان العالم فضلاً عن استرداد الأملاك العامة البرية، النهرية والبحرية واستثمارها وفق القواعد التجارية وعدم الاكتفاء بفرض غرامة زهيدة على محتلّي الملك العام وكذلك مكافحة التهريب وهدر المال العام حيث تفوح روائح الفضائح بدءاً من المرفأ وصولاً إلى السجون وعدم الهروب إلى الأمام بعد عجز تمويل الخزينة عبر الاستدانة من المصارف ممّا يزيد نمو الدين العام ويرفع نسب الفوائد لخدمة هذا الدين.

ثالثاً: تطالب هيئة مكتب المجلس التنفيذي الحكومة إعداد مرسوم لتعديل أحكام قانون الضمان الاجتماعي لجهة إفادة كافة المضمونين المتقاعدين من الطبابة والاستشفاء التغطية الصحية بعد التقاعد وإحالته إلى المجلس النيابي مقدّمةً لإنجاز مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية.

رابعاً: الطلب من لجنة المؤشر تصحيح الأجور وفقاً لزيادة غلاء المعيشة والتضخّم والتي بلغت ما يقارب العشرة بالمائة حتى تموز الماضي.

خامساً: دعوة كافة الاتحادات النقابية عقد جمعيات عمومية استعداداً للتحرك والاعتصام والتظاهر دفاعاً عن العمل ومواجهة غلاء.

غصن بعد اجتماع للاتحاد العمالي بحث في خطة تحرك: للنزول الى الشارع ومواجهة المشاريع الضريبية للحكومة

أعلن رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن بعد اجتماع هيئة مكتب الإتحاد العمالي العام ظهر ١٦-١٠-٢٠١٢، في مقر الإتحاد للبحث في خطة تحرك، أن "لدى الإتحاد اتجاه للقاء كل المسؤولين المعنيين من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى رئيس مجلس النواب نبيه بري، الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والكتل النيابية والأحزاب، لأنهم جميعهم معنيون بالشأن الإقتصادي والإجتماعي والمعيشي الذي بات يقلق جميع اللبنانيين في ظل تقلص حركة الإنتاج وزيادة البطالة".

وقال: "للاتحاد العمال العام موقف من السياسة الضريبية التي ترسمها الحكومة وسيتحرك لمواجهة المشاريع الضريبية التي تنهش من اللحم على أكتاف الشعب اللبناني وسينزل

الى الشارع لأن الغالبية متضررة من العبء الضريبي".

واعتبر أن "اجتماع لجنة المؤشر في ٢٣ تشرين الأول الجاري هو لمتابعة البحث في تصحيح الخلل الناتج عن ارتفاع الأسعار على أن تزاد الأجور بنسبة الغلاء، وهذا حق للعمال للاستفادة منه في ظل انعدام الرقابة وغياب كلي للدولة".

وطالب غصن ان "تعمم الإستفادة من الضمان الصحي على جميع المتقاعدين وخصوصا أن هناك مشروعا يعد لاستفادة البعض من الضمان الصحي عند التقاعد".

الاتحاد العمالي: لحوار اقتصادي يخرجنا من عنق الأزمة

عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام اجتماعها الدوري بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١٢ برئاسة غسان غصن وحضور الأعضاء. وبعد التداول في التطورات اصدرت بيانا استنكرت فيه "الجريمة النكراء التي أدت إلى استشهاد اللواء وسام الحسن ومرافقه المؤهل أول أحمد الصهيوني والسيدة جورجيت سركيسيان بالإضافة إلى عشرات الجرحى وتشريد عشرات العائلات نتيجة الانفجار المروع الذي عصف في حي سكني في الأشرفية وما تبعها من انفلات أمني خطير في عدد من المناطق اللبنانية فضلا عن العاصمة بيروت. وإذ تتقدم بأحر التعازي من ذوي شهداء الوطن، فإنها تدين بشدة أعمال العنف التي تهدد استقرار البلاد وتدفع الوطن بسبب التطرف إلى الانزلاق إلى هاوية الفوضى والاقتتال".

ولفتت الهيئة في بيانها "الحكومة والقيادات السياسية على اختلاف مواقعها إلى أن الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والاجتماعي صنوان لا ينفصلان عن بعضهما بما يشكل ضغطا على الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي"، منبهة إلى "أن تجاهل هموم المواطنين الحياتية والمعيشية تزيد الأوضاع ترديا وبؤسا خصوصا على أبواب فصل الشتاء حيث أسعار المحروقات وكلفة الطاقة الباهظة تثقل كاهل اللبنانيين إضافة إلى أعباء التعليم والطبابة والاستشفاء والسكن والنقل، وكذلك ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية التي دفعت نسب التضخم إلى ما يزيد عن ١٠،٣٪ على المستوى السنوي فبات ٦٣٪ من اللبنانيين يواجهون صعوبات في تأمين النفقات الغذائية والضرورات الأخرى في وقت يقبع ثلث الشباب اللبناني في البطالة التي هي مدخلا للعوز وبؤرة للفساد والجريمة".

وأكدت الهيئة مجددا "رفضها القاطع لأي زيادة على أي نوع من الرسوم والضرائب غير المباشرة"، وطالبت الحكومة ب"الكف عن فرض الضرائب على محدودي الدخل والأجراء من عمال وموظفين من أجل تأمين موارد للانفاق العام، غير آبهة بمزاريب الهدر والفساد في الإدارات الحكومية، ففي حين تغض الطرف وتعفي من الضرائب حيث تكتنز الأرباح الناتجة من مضاربات الشركات العقارية والمالية، حيث ينبغي فرض الضرائب المباشرة والتصاعدية على المؤسسات والشركات والأفراد تتناسى مغتصبي الأملاك البحرية والنهرية والبرية بدل استعادتها أو استثمارها بما يحقق وفرا كافيا للخزينة يصرف على التقديمات الاجتماعية والمشاريع الإنمائية بدل توزيعه هباء على الوزراء والنواب فيضاعف مخصصاتهم بما يفوق الأربعين مرة الحد الأدنى للأجور في حين أنها في بلد مثل فرنسا لا تتعدى ثماني مرات الحد الأدنى للأجور فيها".

واعتبر البيان أن "دعوة رئيس الحكومة إلى الحوار بين أطراف الإنتاج يشكل مدخلا أساسيا من أجل الاستقرار الاجتماعي ومرتكزا لحماية الاقتصاد الوطني في إطار خطة نهوض اقتصادية تقي البلاد من التداعيات الخطيرة الناتجة عن ضمور قطاعات الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة نسب الفقر وضآلة التقديمات الاجتماعية وتضاعف غلاء المعيشة ومعدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية وذوبان الأجور وزيادة الضرائب".

ودعت الهيئة رئيس الحكومة "للبدء فورا بجلسات الحوار الاقتصادية الاجتماعية لرسم خطة الطريق للخروج من عنق الأزمة التي تهدد الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي".

من جهة ثانية يقيم الاتحاد ندوة عن "الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وأثر المالية العامة" الثلاثاء ٦ المقبل ابتداء من ٩،٣٠ صباحا في مقر الاتحاد – كورنيش النهر.

أخبار نقابية خاصة

اتحاد نقابات عمال ومستخدمي البلديات في لبنان

يطالب بتثبيت عمال البلديات ودفع غلاء المعيشة لهم

عقد اتحاد نقابات عمال ومستخدمي البلديات في لبنان اجتماعا بتاريخ ١٩-١٠-٢٠١٢ في مكتب عمال ومستخدمي بلديات محافظتي بعلبك والهرمل، في حضور هيئات نقابية وعمالية حيث درس المجتمعون شؤونا نقابية وحقوق العمال والمستخدمين لـ ٩٦٣ بلدية في لبنان لم يأخذوا حقوقهم من زيادات غلاء المعيشة المستحقة حتى الآن كما طالبوا وزير الداخلية والبلديات مروان شربل بإيجاد حل قبل حلول عيد الاضحى المبارك.

وتحدث في الاجتماع رئيس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين رضا فاضل الذي طالب بإيجاد الحل السريع قبل تحركات كبيرة واعتصامات تشمل ٩٦٣ بلدية في لبنان لتتحرك معا على مستوى لبنان.

بدوره رئيس نقابة اتحاد البلديات في بعلبك الهرمل برير عثمان طالب وزير الداخلية بالحل «قبل ان يجعل منا قطاع طرق وكأن الجميع يقولون لنا تفضلوا انزلوا الى الطرقات وتحولوا الى قطاع طرق لان صرختنا ستكون قوية كثيرا بما يوازي ثلاثة اضعاف المياومين في قطاع الكهرباء. وهناك نار وهنا نقابات وهم يدركون ان في بلدية بيروت وحدها ٣٠٠٠ عامل».

وفي ختام الاجتماع صدر بيان تلاه الامين العام للاتحاد حسين مغربل، جاء فيه:

اولا: يرفض الاتحاد السياسة الضريبية الجدية التي تبشر بها الحكومة بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب وخصوصا ما يتعلق بزيادة الضريبة على القيمة المضافة والتي تطول ذوي الدخل المحدود.

ثانيا: يحذر الاتحاد الحكومة من اتخاذ اي قرار يمس بحقوق العاملين والمستخدمين في البلديات من موظفين وأجراء واستثنائهم من سلسلة الرتب والرواتب.

ثالثا: يؤيد الاتحاد الحركة المطلبية التي تقوم بها روابط الموظفين في القطاع العام وخصوصا المتعلقة بمتابعة موضوع اقرار سلسلة الرتب والرواتب ورفض تقسيمها تحت أي ذريعة كانت.

رابعا: يذكر الاتحاد صاحبي المعالي وزيري الداخلية والبلديات والعمل بما وعدا به لجهة تنظيم القطاع الاستشفائي والصحي للعاملين في البلديات والإسراع في اصدار القانون اللازم لجهة اعادة شمولهم بتقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع حفظ الحقوق المكتسبة لجميع العاملين في البلديات.

خامسا: يؤكد الاتحاد ضرورة انصاف المياومين في البلديات لجهة العمل على تثبيتهم وإعطائهم كل الحقوق التي يفيد منها الاجراء في قطاعات الدولة.

سادسا: يناشد الاتحاد وزير الداخلية والبلديات الاسراع في اصدار التعاميم اللازمة لبلديات المنطقة بضرورة البدء في دفع بدل غلاء المعيشة ابتداء من ٢٠١٢/٢/١ التي اعطيت للقطاعين العام والخاص.

سابعا: قرر الاتحاد التحضير لعقد مؤتمره الخامس يشارك فيه جميع اعضاء المجالس التنفيذية للنقابات المنتسبة الى الاتحاد لمناقشة كل الامور المطلبية المتعلقة بقطاع العاملين في البلديات واتخاذ الاجراءات والخطوات الكفيلة اعطاءهم حقوقهم المشروعة والتي سيعلن عنها في حينها، على ان يحدد موعد المؤتمر ومكانه في وقت لاحق.

٦٣٪ من اللبنانيين يواجهون صعوبات في تأمين النفقات الغذائية

أظهرت النتائج الأوّلية للمسح الوطني «حول الإلمام بالمسائل المالية» أجراه «معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي» بالتعاون مع «البنك الدولي» و«مؤسسة البحوث الاستشارية»، أن «أكثر من ٥٥ في المئة من اللبنانيين لا يتوافر لديهم أي فائض شهري من مداخيلهم، وأن ٦٣ في المئة يواجهون صعوبات في تأمين النفقات الغذائية والضرورات الأخرى».

وأوردت «حديث المالية» هذه الأرقام في إطار تناولها، ضمن عددها الجديد، مسألة الثقافة الاقتصادية والمالية لدى اللبنانيين، وأهمية إدارة الأموال الشخصية من خلال خطة مالية شهرية سليمة.

وأفادت في هذا السياق، بأن النتائج الأوّلية للمسح الوطني، بيّنت أن «٥٠ في المئة من اللبنانيين لا يعدّون خطة واضحة لمداخيلهم ومصاريفهم الشهرية»، وأن «٥٠ في المئة لا يعون حتّى قيمة المبلغ الذي أنفقوه أسبوعياً»، وأن «٧٠ في المئة من اللبنانيين لا يعلمون بشكل دقيق قيمة المبلغ المتوافر لديهم لتسديد المصاريف اليوميّة».

أخبار نقابية متفرقة

إنجاز التعديلات على «قانون المياومين»

بتاريخ ١٥-١٠-٢٠١٢ أنجزت «اللجنة السياسية المعنية بمتابعة ملف المياومين» التعديلات اللازمة على قانون تثبيت العمّال المياومين وجباة الاكراء في «مؤسسة كهرباء لبنان»، وأرسلته إلى مجلس النواب، بعدما وضع وزير العمل سليم جريصاتي الصياغة النهائية على بنود القانون. وتتوقع مصادر متابعة للملف أن «يقرّ مجلس النواب القانون، أو يخضع مجددا لبعض التعديلات على بنوده، على أن يقرّ في الجلسة التالية». وعلم أن من أبرز البنود التي طالتها التعديلات، هي: اخضاع العمّال لمباراة محصورة لملء الشواغر حسب حاجة المؤسسة، بعدما كانت لملء الشواغر كافة بما فيها مديريتا التوزيع في بيروت وجبل لبنان والمناطق. وتحديد عمر المرشح للمباراة بـ٥٦ عاما بعدما كانت ٥٨ عاما. وجرى الاتفاق على أن تنظم المباراة لجنة مؤلفة من وزارة الطاقة و«مؤسسة كهرباء لبنان» و«مجلس الخدمة المدنية». وفيما كان المقترح في القانون سابقاً التعويض شهرين للذين يريدون ترك العمل أو من لم يفوزوا بالمباراة، أصبح التعويض شهرا واحدا وحسب راتب آخر شهر. ويمكّن المشروع الجديد جميع العمال الذين يستوفون الشروط، من الترشح على جميع الفئات، ومن ضمنها الفئة الثالثة.

الضمان» يعلن نتائج التفتيش والمراقبة على المؤسسات

ذكّرت إدارة الصندوق جميع العاملين على الاراضي اللبنانية والذين تتوافر فيهم شروط الخضوع لاحكام قانون الضمان الاجتماعي، «بضرورة المطالبة بتسجيلهم ابتداء من اليوم العاشر لاستخدامهم، والتوجه بالشكاوى عند اللزوم الى مكتب الشكاوى في الطابق الارضي للمركز الرئيسي للضمان الاجتماعي، أو الى مصلحة الشكاوى والاعتراضات في مديرية التفتيش والمراقبة في الطابق السادس من مبنى الصندوق في منطقة بئر حسن، ليتسنى لجهاز التفتيش والمراقبة القيام باللازم».

كشف بعض ما يسمى بالهيئات الاقتصادية عن وجهه، وأوغل في دم الاقتصاد اللبناني من بوابة تفجير الأشرفية

عندما وجه باسم هذه «الهيئات الاقتصادية» نداء إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، يدعوه إلى قبول استقالة الحكومة الحالية. لم تلتفت هذه الهيئات الاقتصادية الى ما أحدثه ذاك التشبيح الذي شهدته أوصال الوطن قطعا للطرقات وايقافا للحياة، لم تعترض هذه الهيات الاقتصادية على تعطيل الاعمال ورهن البلد للفوضى والتعديات على حريات المواطنين الذاهبين الى اعمالهم، لم تلتفت هذه الهيئات الاقتصادية الى أن البلد عطل عن العمل والانتاج لايام حبست بها انفاس الناس، ورّوع فيها الآمنون، فقط اجمعت في بيانها باسم «غرفة التجارة والصناعة والزراعة»، بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠١٢، على توجيه نداء صارخ إلى رأس الدولة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، لقبول استقالة الحكومة الحالية التي رأتها عاجزة عن توفير الأمن والاستقرار، وذلك بعد ان أخفقت على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي على حد قول البيان. هل فكرت هذه " الهيائت الاقتصادية "بما كان سيؤول اليه مصير البلد من فراغ سياسي واداري لو كان حقا هناك استقالة للحكومة؟! هل هذا هو المناخ الذي يساعد على اقتصاد طبيعي، هل وصل التزلّم للمشاريع السياسية الى هذا الحد من التهور وتعريض البلد للأخطار، من الذي أنطق هذه "الهيئات" بما نطقت به. نعم هي غرف تجارة، لكن تجارة بالبلد، وهي غرف صناعة، ولكن صناعة الازمات الاقتصادية والاجتماعية، وغرف زراعة، ولكن زراعة الفتن والبغضاء بين اللبنانيين، هل هذا هو دور الهيئات الاقتصادية في الأوطان؟ هل هم هؤلاء الذين يجب أن نسمع لمواقفهم وارائهم في معالجة ازماتنا الاقتصادية والا جتماعية؟! ألم يكن الافضل لو أنها كانت هذه "الهيئات الاقتصادية" داعية خير ووفاق لبناني في لحظات التشنج والاحتقان؟! لماذا اختارت أن تصب الزيت على النار المشتعلة، هل طاب لهذه الهيئات أن يحترق الوطن؟ اليس رجال مالها وأعمالها هم الخاسرون الأوائل في كل حريق، أم انهم مطمئنون على اموالهم وأرصدتهم العاملة في الخارج؟!، هل موقف استكمالي لمحاولتهم ضرب سلسلة الرتب والرواتب بموقفهم التهويلي المشهور منها، فارادوا ضرب الحكومة التي خرجت على ارادتهم وأقرتها. جددت "الهيئات الاقتصادية" ببعض اشخاصها الحاليين التحاقها بالمشروع السياسي الفاشل والمدمر للبلد، وما كان على بعض اقطابها الا المشاركة الميدانية في الهجوم البريري الفاشل على السراي الحكومي لأظهار هويتها الاقتصادية الوطنية. ولتقول بصراحة لمن هو هذا الاقتصاد الذي تديره هذه الهيئات. ما كنا لنحب أن يكون تفجير الاشرفية كاشفا اضافيا عن بعض رموز هذه الهيئات الاقتصادية ، وحمى الله اقتصاد هذه البلد في كل هيئاته من هذه الهيئات.

اتحادات النقل تلتقي الصفدي

إستقبل وزير المال محمد الصفدي اليوم في مكتبه في الوزارة رئيس اتحاد السائقين العموميين عبد الأمير نجدة مترئسا وفدا من اتحادات ونقابات قطاع النقل البري وعرض معهم لمطالب القطاع، وابرزها تعديل تعرفة النقل المعمول بها، وتثبيت سعر صفيحة البنزين وكلفة النقل للصهاريج، بالاضافة الى المشاكل التي تواجهها الشاحنات. كذلك ناقش الصفدي مع الوفد برنامج البنك الدولي لتحديد الفئات المستفيدة من هذا الدعم.

وشدد الصفدي أمام الوفد على أن "التضخم يلغي المفاعيل الإيجابية لأي زيادة في الرواتب والاجور، إذ أن هذه الزيادة تتآكل بفعل التضخم وغلاء الأسعار، ولذلك تحرص وزارة المال على الحد من نسب التضخم بحيث يستفيد المواطن فعلا لا قولا من كل زيادة او دعم، من دون أن ينقلب الأمر سلبا على الاقتصاد والوضع المعيشي".

من جهة أخرى، استقبل الصفدي سفير الدانمارك يان توب كريستنسن وعرض معه لتفاصيل الشروط المالية المتعلقة بعقد انتاج الكهرباء من طاقة الهواء الذي تقدمت به شركة دانماركية.

جريصاتي تسلم من نقابات المصالح المستقلة مذكرة طالبت بإحالة سلسلة الرواتب على مجلس النواب

استقبل وزير العمل سليم جريصاتي اليوم في مكتبهبتاريخ ٢٤-١٠-٢٠١٢، وفدا من اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة برئاسة شربل صالح، قدم اليه مذكرة مطلبية طالبت بإحالة ملف سلسلة الرتب والرواتب على المجلس النيابي مقدمة لإقرارها، "وبالتالي إفادة الموظفين والعاملين في القطاع العام من الادارات والمؤسسات العامة من مفاعيلها، مع تأكيد عدم اقرار ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطنين وتفعيل آليات العمل في صندوق الضمان الاجتماعي، لكونه شبكة أمان لشريحة كبيرة من المواطنين، والعمل على اعادة التوازن المالي فيه ورفده بالطاقات والامكانات ليؤدي دوره المرتجى، واعادة درس موضوع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية والاخذ بملاحظات الاتحاد العمالي العام بهذا الشأن، وإشراك المصالح المشتركة والمؤسسات العامة لأنها تتمتع بأنظمة مشابهة لما هو معمول به في الادارات العامة".

أكد على حقهم بديمومة عملهم وصوابية مطالبهم غصن التقى المصروفين من شركة «PAC»

التقى رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن امس بحضور عدد من أعضاء هيئة المكتب، وفدا يمثل الموظفين المصروفين من شركة «PAC» شرح معاناة العمال المصروفين وتأخر دفع مستحقاتهم وتعويضاتهم الخاصة، في ظل الظروف الاجتماعية والمعيشية الضاغطة ومطالبتهم بالتعجيل بتصفية حقوقهم.

وأكد رئيس الاتحاد «اولوية الحق بديمومة العمل وصوابية مطالبهم، خصوصا أنهم ليسوا معنيين بالنزاع القضائي بين أصحاب الشركة، وما يطالبون به هو التعجيل بدفع حقوقهم. وأكد وزير العمل سليم جريصاتي في اتصال أجري معه، وجوب تنفيذ الاتفاق الذي رعاه في وزارة العمل حيث شدد على استكمال الملف وإيصاله الى خواتيمه بما يؤمن حقوق الموظفين كافة».

غندور ناشد سليمان التدخل رفضاً لقانون السير الجديد

توجّه أمين الاعلام في اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان، نقيب مكاتب السوق حسين توفيق غندور إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ببيان بتاريخ ١٧-١٠-٢٠١٢، قال فيه: "لقد بات معلوماً لدى جميع المراجع الرسمية اللبنانية ان قانون السير الجديد جاء ليعزز الفساد بالفساد وشهد انتهاك لشرعة حقوق الإنسان، ولبنان يعتبر من أول الدول الذي وقع على هذه الإتفاقية حيث ظهرت حركة استبعاد إجتماعي طاولت فاعليات نقابية عديدة ومنها نقابة مكاتب السوق التي لها أبحاث ودراسات وإحصاءات وضعت فيه الأصبع على الجرح الذي ينزف يومياً وباستمرار من دون معالجة في حوادث السير والمرور المميتة والمتكررة والتي يشهد لها لبنان حركة تصاعدية من دون تطويقها وإيجاد حلول...

وبما أنكم تدأبون يا فخامة الرئيس على تأمين المناصفة والمساواة والعدل وإعطاء الحقوق للمواطنين وتطبيقاً للدستور الذي أعطى الصلاحية إلى رئيس الجمهورية في إعادة صياغة مشاريع قوانين أعيدت إلى مجلس النواب بسبب الشوائب اللاحقة بها والتي تسمح لنقابات عديدة الطعن فيها لدى القضاء الإداري المختص والقوانين لها هيبة في التطبيق وفي الحقوق والواجبات، وهذه المناشدة جاءت لتوازي دعوة مكاتب السوق الحليفة والصديقة إلى عقد اجتماع عام لتنسيق الإعتصامات الرافضة للقانون الجديد مع إتحادات نقابات نقل وغيرها لتحدد فيها المطالب، وذلك ضمن الأطر والقوانين المرعية الإجراء والتي سمح فيها الدستور ومنها حرية الرأي والتعبير، بعدما تبين أن غالبية مكاتب السوق لا تريد أن تصبح مدرّبة بل متطورة أسوة ببقية الدول".

ميقاتي: لاستفادة المتقاعدين من الضمان وفق النظام القائم - غصن: التضخم ارتفع ١٠,٣٪ ما يستدعي إعادة النظر بالأجور وتصحيحها

عقد لقاء بتاريخ ١-١١-٢٠١٢ بين رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ووفد من «الاتحاد العمّالي العام» برئاسة غسان غصن، بحث في عدد من القضايا الاجتماعية، لا سيما ما تضمنته ورقة الاتحاد المقدمة لطاولة «الحوار الاقتصادي الاجتماعي»، في ما يتعلق بالتقديمات الاجتماعية للمتقاعدين، والضرائب، وتمويل الخزينة، وانعقاد لجنة المؤشر. وأبدى ميقاتي اهتمامه باستمرار استفادة المتقاعدين والعمال من تقديمات «صندوق الضمان الاجتماعي» بعد نهاية خدمتهم، وفقا للنظام القائم، وتأمين التغطية المالية لسد العجز بعد أن يسدد المضمون الاشتراك المتوجب عليه، وذلك ريثما يقرّ نظام التقاعد والحماية الاجتماعية في مجلس النواب. وشدد ميقاتي على أهمية تعزيز الحوار بين أطراف الانتاج والمساهمة بتقديم حلول تحد من تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. وأوضح غصن بعد اللقاء أن «الاتحاد شدد على تحديد الأولويات، لا سيما الملحة منها، وهي:

أولا: رفض الاتحاد المطلق لفرض الرسوم والضرائب غير المباشرة، واعتبرنا أن كل زيادة مثلا على رسم الطابع المالي يعني حرمان العامل من ربطة خبز لبيته، وأشرنا في المقابل إلى أن هناك إمكانية لتعزيز الموارد عبر استرداد الدولة للأملاك البحرية واستثمارها، والضرائب المباشرة والتصاعدية والتوحيد الضريبي، لا سيما على الريوع.

ثانيا: مطالبة الحكومة باعتماد سياسة تعزيز واردات الخزينة عبر تخفيف الأعباء والحؤول دون هدر المال العام وتعزيز الدور الانتاجي لمؤسسة الإدارة العامة لتتمكن من تلبية حاجات المواطنين والقضاء على الفساد والرشوة، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، ما يتيح إنجاز المعاملات بالسرعة اللازمة.

ثالثا: ضرورة استمرار استفادة المتقاعدين من التغطية الصحية والتقديمات الاجتماعية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية وتخفيف الأعباء عنها، لا سيما ما يتعلق منها بكلفة الإنتاج.

رابعا: التأكيد على عقد اجتماع للجنة المؤشر، بعدما تم الاتفاق على كيفية معرفة نسب التضخم من خلال الاجتماعات الدورية بين الاتحاد والهيئات الاقتصادية ووزارة العمل برئاسة وزير العمل».

وفيما أوضح غصن أن «موعد عقد لجنة المؤشر سيتم خلال الأسبوعين المقبلين»، ذكّر بأن «نسب التضخم ارتفعت حتى اليوم، إلى ١٠،٣ في المئة وفقاً لمؤشر الإحصاء المركزي، ما يستدعي إعادة النظر بالأجور وتصحيحها وفقاً للقاعدة المتفق في شأنها». وأشار إلى أن «اللقاء مع ميقاتي لم يتناول تحديد موعد عقد طاولة الحوار الاجتماعي الاقتصادي، وذلك بانتظار أن تتفق الهيئات الاقتصادية على تقديم ورقة موحدة للحوار»، آملا أن «يكون الحوار منتجا وبناء». وتناول اللقاء موضوع الحوار الذي انطلق عبر انعقاد الجلسة الأولى قبل شهر تقريباً، ولفت غصن الانتباه إلى أن «الجلسة الأولى تخللها تقديم الاتحاد لورقته وبعض الأوراق من قبل الهيئات الاقتصادية التي لم تستكمل»، معتبرا أنه «في انتظار بدء الحوار بشأن كل النقاط المطروحة، نكون قد انطلقنا جدياً في معالجة الوضع الاقتصادي الاجتماعي».

طباجة:ارجاء اعتصام اصحاب المطاعم الى ما بعد الاضحى

أعلن نائب رئيس الإتحاد اللبناني للسياحة، رئيس نقابة أصحاب المطاعم والملاهي والمنتزهات في الجنوب علي طباجة في تصريح "انه نظرا للظروف الأمنية السائدة قررت نقابات أصحاب المطاعم والملاهي والمنتزهات والمؤسسات السياحية عن "تأجيل التحرك الذي كان مقررا الثلثاء ٢٣-١٠-٢٠١٢ في منطقة السوديكو في بيروت، ويتضمن التظاهر والإعتصام احتجاجا على عدم تعديل قانون منع التدخين في المطاعم والمؤسسات السياحية، الى ما بعد عيد الأضحى المبارك".

وأشار طباجة "الى ان قرار التأجيل هو للحفاظ على أمن وسلامة أصحاب المطاعم والمؤسسات السياحية والعمال والموظفين من مختلف المناطق اللبنانية الذين كانوا سيشاركون بكثافة في هذا التحرك دفاعا عن لقمة عيشهم".

انتخاب مجلس جديد لنقابة عمال المرافىء

انتخبت نقابة عمال المرافىء في لبنان بتاريخ ٢٤-١٠-٢٠١٢ ستة اعضاء لمجلسها الجديد، وجاءت على الشكل التالي: حسين جهجهاه رئيسا، حسن الهق نائبا للرئيس، موسى رزق امينا للسر العام، عباس قشمر مساعدا لامين السر، علي حمود امينا للصندوق، علي نظام مساعدا لامين الصندوق، علي عمار محسبا، اسماعيل حماده مفتشا عاما، محمد حسن علي مفوضا للدعاية والنشر، احمد بركات، يوسف ملحم ورامز نجدي اعضاء مستشارين.

ركن المزارعين

الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب

يهنئ اتحاد نقابات المزارعين في لبنان " انماء" بعيد الاضحى المبارك

تلقى الأخ رئيس اتحاد نقابات المزارعين في لبنان " انماء" رسالة تهنئة بمناسبة عيد الأضحى المبارك من الأمين العام للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب السيد خالد خزعل جاء فيها:

بمناسبة عيد الاضحى المبارك، يسعدني أن اعبر لكم باسمي وباسم الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب بأصدق التهاني وأطيب الأماني لكم ولشعبنا العربي راجين المولى عز وجل أن يعيدها عليكم وعلى ذويكم وعلى الفلاحين في بلدكم بموفور الصحة وبمزيد من الرخاء والسؤدد وعلى الامتين العربية والاسلامية جمعاء بالخير واليمن والبركة.

وتفضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير وكل عام وانتم بخير

الأمين العام خالد خزعل

وزارة الزراعة تنظم احتفالا بمناسبة " يوم الأغذية العالمي "

سليمان: إسرائيل لم تتوقف منذ إنشائها عن العدوان و تخريب مساحات زراعية شاسعة

الحاج حسن: قطعنا شوطاً كبيراً بتأمين فرص العمل، و زيادة نسبة الأمن الغذائي

تحت شعار «التعاونيات الزراعية تغذي العالم»، احتفل العالم بـ«يوم الأغذية العالمي»، مسلطا الضوء على دور التعاونيات في تطوير القطاع الزراعي وتنميته. ونظمت وزارة الزراعة في لبنان و«منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» (الفاو) لهذه الغاية احتفالا بقصر الاونيسكو بتاريخ ١٥-١٠-٢٠١٢ رعاه رئيس الجمهورية ميشال سليمان الذي شدد أمام حشد من المسؤولين الدوليين والوزراء والنواب والسفراء والمعنيين بالقطاع الزراعي وشخصيات سياسية واقتصادية ووفود من المناطق، على أهمية أن «تسود المنظمات الدولية مناخ العدالة الاجتماعية، لاسيما صندوق النقد الدولي»، معتبرا أن «تأمين الأمن الغذائي يبقى المسؤولية الأولى للدول عبر تطوير الإنتاج الزراعي وتشجيعه وتحديثه، والحدّ من حالات الحرب والنزاعات المسلّحة، وتنمية ثقافة سلام مبنيّة على روح العدالة وبلورة آليات جديدة تسمح بفرض احترام شرعة الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وإرغام الدول التي تلجأ إلى العدوان والاحتلال على التراجع والانصياع للإرادة الدولية». وأشار إلى أن «الدولة مدعوة إلى اجتراح التشريعات الحديثة للتماشي مع الواقع الغذائي». و أكد سليمان أن إسرائيل لم تتوقف منذ إنشائها عن اللجوء إلى العدوان، ومختلف الممارسات التعسفية ومنها تخريب مساحات زراعية شاسعة واقتلاع عشرات آلاف الأشجار وحرق البساتين وذلك لتهجير المزارعين وأهالي قرى بكاملها، للتوسّع وفرض الأمر الواقع. وسأل: أليس زرع القنابل العنقودية والألغام في أرض الجنوب شكلاً من أشكال الاحتلال المقنّع؟ ودعا رئيس الجمهورية إلى ضرورة عدم إغفال القطاع الزراعي الذي يعتبر المدماك الأول والرئيس في تأمين الأمن الغذائي، فضلاً عمّا يسمح به من ربط المواطن بأرضه وتراثه»، كذلك دعا إلى «المثابرة واقتراح التشريعات لتنمية القطاع»، مؤكدا أن «دعم القطاع وتنمية الريف يجب أن يرتكزا إلى سياسات زراعية وتنموية».

وقال أن «المزارع اليوم أصبح بحاجة إلى اللجوء إلى التعاونيات، لتؤمن له التسويق، خصوصا في عصر العولمة».

وزير الزراعة د. حسين الحاج حسن

و استهل وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن كلمته بالقول: «يمكن أن نطلق على هذا العهد عهد الزراعة، وعلى هذه الحكومة حكومة الزراعة».

وقال إن «العمل على تحديث واصدار عدد كبير من التشريعات اللازمة من القوانين والمراسيم

والقرارات»، و«تطوير هيكلية الوزارة»، و«زيادة موازنتها من ٤١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٩ إلى ١٠٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٣»، و«زيادة موازنة القطاع الزراعي من ١٢٠ مليار ليرة إلى ٣٢٠ مليارا، وذلك من خلال دعم القطاعات الإستراتيجية»، إضافة إلى «برامج عديدة مع جهات إقليمية ودولية تنفذ من خلال القروض والهبات التي وصلت قيمتها في الأعوام الثلاثة الماضية إلى حوالي ١٠٣ ملايين دولار».

وبعدما عدد بعض هذه المشاريع والبرامج، أكد أن «الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في اتجاه الأهداف الأساسية لإستراتيجيتها، والتي تتمثل في: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، زيادة مساهمة القطاع الزراعي في تأمين فرص العمل، خصوصا للشباب والنساء، زيادة نسبة الأمن الغذائي للمحاصيل الإستراتيجية، تحسين مستوى سلامة الغذاء، تقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي».

وشدد على ضرورة العمل على تحقيق شعار «التعاونيات الزراعية تغذي العالم» في لبنان، بسبب «ارتفاع كلفة الانتاج المرتبطة بكلفة الطاقة واليد العاملة والمدخلات الزراعية وكلفة الأرض من جهة، ولانخفاض متوسط مساحة الحيازة الزراعية التي تبلغ ١،٣ هكتار من جهة أخرى»، مشيرا إلى أن «هذه المعوقات لا تحل إلا من خلال التعاونيات».

دعا المزارعين الى الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم

الحاج حسن: بعض المسؤولين أرادوا الزراعة بدون دعم

رأى وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن أن العاقل هو الذي يستفيد من تجربة الغير، وهذه هي السياسة التي نسير عليها، مؤكداً إستعداده لسماع أي إقتراحات أو برامج ومناقشة أية تفاصيل حول الزراعة، إذا كان النقاش سيؤدي الى إمكانية التنفيذ، متمنياً أن تحظى وزارة الزراعة بتمويل إضافي لكل القطاعات، لأنه لا وجود لزراعة حقيقية ومتطورة بدون دعم مالي مباشر وواضح وصريح، وهذا الأمر لا ينسحب على لبنان فحسب، إنما على كل دول العالم، معرباً عن أسفه من كون بعض المسؤولين كان يريد الزراعة بدون دعم، أيام توليه رئاسة لجنة الزراعة النيابية، وهذا ما أدى الى معاناة المزارعين، مشدداً على ضرورة وضع خطط للمشاريع الزراعية، والإتفاق على مسار إستراتيجي لهذا القطاع.

ودعا المزارعين الى الدفاع عن أنفسهم ومصالحهم، لأن الإنقسام السياسي في لبنان ليس سهلاً حله، والمزارعون ينتمون الى كل الطوائف والمذاهب والتيارات.

أبو فاعور

أما وزير الشؤون الإجتماعية وائل أبو فاعور فنوه بالقرارات الجريئة لوزير الزراعة، بشأن دعم زراعة الشمندر السكري بـ١٥مليار ليرة في البقاعين الغربي والأوسط وراشيا و١٠مليارات لبعلبك الهرمل، ودعم زراعة القمح والأعلاف والحبوب والإنتاج الحيواني، مؤكداً مواكبته وزير الزراعة من أجل إقرار هذا الدعم.

كلام الوزيرين جاء في لقاء موسع مع المزارعين جرى في مجمع الخريزات السياحي بتاريخ ١٤-١٠-٢٠١٢، لمناقشة وبحث مواضيع البرامج الزراعية في البقاع الغربي وراشيا،

الحاج حسن

ولفت الحاج حسن الى ان حوالي مليون وثلاثمائة ألف لبناني، موزعين بحدود ٢٠٠ ألف أسرة، يعيشون من الزراعة، ورأى أن الزراعة في لبنان كلفتها عالية مقارنة بدول الجوار لأسباب منها غلاء أسعار الأرض وصغر حجمها وقلتها، بحيث يبلغ متوسط الحيازة في لبنان ١٣ - ١٤ دونم، بينما هذه الحيازة تبلغ ٣٠٠ دونم في إيطاليا، و١٠٠٠ دونم في أميركا، و٧٠٠ دونم في البرازيل و٨٠٠ دونم في فرنسا، فضلا عن التركيبة الزراعية المختلفة والفروق بالمكننة وبالكلفة. وتحدث الحاج حسن عن برنامج تطوير الزراعة في لبنان من خلال البذار المؤصل والمدعوم، حيث بلغت كلفة الكلغ ١٠٠٠ليرة ويسلم للمزارع بـ٥٠٠ ليرة، بحيث أنتجنا ٤٢٠٠ طن من بذار القمح و٦٠٠ طن من بذار الشعير، والحكومة أيضاً تتسلم بدورها القمح بسعر تشجيعي، الى جانب مكافحة حشرة السونا فضلاً عن الأرشاد والتدريب الزراعي.

دعم الشمندر

ووصف الحاج حسن إعادة العمل بدعم زراعة الشمندر السكري بالمهم بعد توقفه منذ العام ٢٠٠٢، معلناً عن بدء إستقبال طلبات المزارعين إعتباراً من ٢٢ ت١.

كما لفت الى إعادة العمل بمشروع دعم الصادرات، نافياً ما يثار حول مشاكل تصريف التفاح وقال: صدرنا في أقل من شهر ٢٣ألف طن من التفاح، بينما العام صدرنا في خلال ثمانية أشهر ٦٠ ألف طن، وعزا أسباب هبوط الأسعار الى كون المزارع صاحب إنتاجية محدودة، والى إرتفاع الإنتاجية عند القطاف، وتبعاً للعرض والطلب.

ولفت الى قرار الوزارة هذا العام بمعالجة النحل مئة بالمئة بدل الثلثين، ودعم المزارعين بالأدوية البيطرية دون إستثناء، وكلفتها ٥مليار ليرة، اما أدوية النحل فكلفتها مليار ومئتي مليون ليرة، وتقديم الهورمونات لكل المزارعين.

طلبات زراعة الشمندر السكري وشروطها

حدد وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس في بلاغ، بتاريخ ٥-١٠-٢٠١٢ ، فترة استلام طلبات زراعة الشمندر السكري لموسم عام ٢٠١٣ والمساحة القصوى وسعر الطن الواحد .وطلب من المزارعين الراغبين الآتي:

١. تقديم طلبات الزرع لدى الجمعية التعاونية لانتاج وتصنيع الشمندر السكري في كسارة زحلة في الفترة المحددة بين ٨/١٠/٢٠١٢ و٣٠/١١/٢٠١٢ .
٢. تحدد المساحة القصوى المقبولة للزرع بـ ٥٠ دونما حدا اقصى وبانتاج ٦ اطنان شمندر للدونم الواحد بسعر ١٥٦٠٠٠ ل ل (مئة وستة وخمسين الف ليرة لبنانية لا غير) للطن الواحد بدرجة حلاوة ١٦ في المئة، على ان يتغير هذا السعر صعودا او هبوطا وفقا لجدول متحرك معتمد لدرجات الحلاوة واسعارها، وترفض الكميات التي تتدنى حلاوتها عن ١١ في المئة ويمكن استلام الكميات التي تتجاوز ٦ اطنان بالدونم بسعر ٧٥٠٠٠ للطن الواحد.
٣. عدم الاقدام على زراعة الشمندر السكري قبل الموافقة على الطلبات المقدمة من المزارعين، بعد درسها من قبل لجنة خاصة، على ان تكون الافضلية دائما لمحافظة بعلبك الهرمل.

ادارة "الريجي" بدأت استلام محاصيل التبغ في الجنوب

فقيه: للحفاظ على هذه الزراعة وضم المزارعين الى الضمان الصحي

باشرت ادارة حصر التبغ والتنباك "الريجي"، صباح ١-١١-٢٠١٢ باستلام محاصيل التبغ من المزارعين الجنوبيين عن العام ٢٠١١ في ١٤ مركزا توزعت على أقضية النبطية، مرجعيون، صور، بنت جبيل.

ففي مركز الريجي في النبطية، سلم مزارعو التبغ في بلدتي يحمر الشقيف والقصيبة محاصيلهم للجان الخبراء والشراء وتراوحت الاسعار ما بين ١٥٠٠٠ للكيلو الجيد و١٣ ألف للكيلو الوسطي و٨ الاف للكيلو المتدني.

واعتبر المزارعون ان هذه الاسعار منخفضة قياسا مع أكلاف ومتطلبات الزراعة، مطالبين الرئيس نبيه بري وادارة الريجي ووزارة المالية بانصافهم والعمل على رفع أسعار شراء التبغ لان الاكلاف الزراعية المرافقة لهذه الزراعة في ارتفاع مستمر فيما اسعار التبغ تعاني جمودا.

وفي هذا الاطار، تفقد نائب رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان ورئيس اتحاد نقابات مزارعي التبغ في لبنان حسن فقيه مركزي تسليم التبغ في النبطية واطلع على سير عملية التسليم من الخبراء ولجان الشراء. كما التقى المزارعين مؤكدا حقهم بالطلب لزيادة الاسعار بما يتناسب وأكلاف زراعة التبغ.

وقال فقيه: "انطلقت عملية شراء محصول التبغ كما كنا قد أعلنا، واليوم سلمت بلدتا القصيبة ويحمر الشقيف محصولهما في مركزي النبطية. عملية الشراء ممتازة وانطلقت بروح طيبة والتعليمات أعطيت للخبراء". وأكد "ان العمل في زراعة التبغ هو من أكثر أنواع الزراعة في لبنان صعوبة على الاطلاق ويتطلب اشغالا شاقة، وأي سعر يناله المزارع هو قليل بالنسبة للعمل الذي يقوم به. لذلك نحن اليوم، نطالب بأن تستمر الرعاية الابوية من قبل دولة الرئيس نبيه بري لهذه الزراعة وللمزارعين لانه لولا دعمه ورعايته لهذه الزراعة لكانت انقرضت هذه الزراعة التي تؤمن المعيشة والحياة الكريمة للالاف من المزارعين الجنوبيين والشماليين والبقاعيين. اننا نطالب بالحفاظ على هذه الزراعة وغيرها من الزراعات التي تحفظ وجود الناس في قراها في المناطق الريفية.

وقال فقيه: "مرة أخرى نطالب بضم هذه الشريحة من المزارعين الى الضمان الصحي والاجتماعي، لقد بحت الاصوات فكيف وفروا الضمان للمختار وحرموه عن المزارع، لقد أدخلوا الطبيب في الضمان، وحرموا المزارع منه فهل يعقل ذلك، لا يمكننا ان نستمر بهذا الشكل

ابدا على الاطلاق، لقد أعطت الدولة الموظفين زيادة على الاجور، وهنا من حق المزارعين العاملين في زراعة التبغ ان يرفعوا لهم أسعار المحاصيل بحيث يصبح الكيلو الوسطي للتبغ ١٥ ألف ليرة، مؤكدا ان الاسعار التي أعطيت اليوم لم تتغير منذ السنة الماضية رغم ان الموسم ممتاز لهذه السنة، ونأمل من خلال التعاطي بين النقابة والادارة ان يأخذ المزارع حقه وان تسير الامور بايجابية لمصلحة المزارع الذي لم تعوض عليه الحكومة الماضية جراء الخسائر التي أصابت محاصيله في عدوان تموز ٢٠٠٦ حيث أن معظم الشهداء الذين سقطوا بالقنابل العنقودية الاسرائيلية هم من المزارعين وتحديدا مزارعي التبغ في الجنوب.

إجتماع حول إنتاج الزيتون في وزارة الزراعة

الحاج حسن: بقليل من الجهد نسوق الزيت كإنتاج بيولوجي

ترأس وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن في مكتبه في وزارة الزراعة اجتماعا بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠١٢ بحث في انتاج الزيتون وزيت الزيتون، في حضور المدير العام للزراعة المهندس لويس لحود ولجنة الزيتون في "اللقاء الوطني للنقابات والتعاونيات الزراعية".

واكد الحاج حسن خلال الاجتماع على "جودة زيت الزيتون اللبناني الممتاز والبكر بمعظمه" ولفت إلى أن "القليل منه يحتاج إلى عمل بسيط لزيادة جودته"، وأشار إلى أن "العمليات الزراعية التي يقوم بها المزارعون لإنتاج الزيتون تكاد تجعل منه زيت زيتون بيولوجي طبيعي ١٠٠ في المئة وبجهد بسيط وفحوصات موثقة عالميا يمكن أن تجعل منه مميزا في الأسواق العالمية لنستفيد من هذه القيمة المضافة".

ولفت الحاج حسن إلى أن "أبرز المشاكل التي يعاني منها قطاع الزيتون ويتشارك معه فيها جميع القطاعات الزراعية هو صغر الحيازات الزراعية نتيجة تفتت الملكية الزراعية، وهو أمر تصر الحكومة ووزارة الزراعة على معالجته عبر تفعيل العمل التعاوني بشكل أساسي بالإضافة إلى الإرشاد وتطوير عمليات التسويق عبر تطوير التشريعات والدعم المادي المباشر من قطافات للزيتون والنحاس لمكافحة مرض عين الطاووس والمناقصة التي تتم اليوم لتأمين مزيد من قطافات الزيتون والشباك والفرمونات لمكافحة ذبابة الزيتون لتوزيعها على التعاونيات".

وأشار إلى أن "المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) تدفع مبلغا يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٧٠٠ دولار على تصدير طن زيت الزيتون تبعا للبلد المصدر اليه في إطار برنامج تنمية الصادرات الزراعية". ونبه إلى "غياب تجار ومنتجي زيت الزيتون عن المعارض التي تشارك فيها وزارة الزراعة"، وقال: "لم يكن هناك سوى مشارك واحد في معرض سيال في فرنسا". أضاف: "ان وزارة الزراعة أصبحت تشارك سنويا بأكثر من ١٣ معرضا دوليا للمنتجات الزراعية بالإضافة إلى العديد من المعارض الداخلية كمعرض أرضي

ومعرض أوريكا". وأكد على "وصول الانتاج اللبناني إلى ما يصل إلى حوالي مليوني تنكة من الزيت"، وشدد على "ضرورة تصدير ما يصل إلى ١٠ آلاف طن من زيت الزيتون". ودعا إلى "انخراط المزيد من منتجي زيت الزيتون في أعمال التصدير لزيادة التسويق". وأعلن الحاج حسن أنه رفع توصية إلى مجلس الوزراء "لإقرار شراء ١٠٠ ألف تنكة زيت زيتون وهي ستكون موضع دراسة في أقرب جلسة لمجلس الوزراء". وشدد على "معالجة جميع الثغرات التي ظهرت خلال شراء الـ ٥٠ ألف تنكة العام الماضي لصالح الجيش اللبناني".

ودعا "كل من لديه معلومات عن وجود معامل للتزوير والغش في موضوع زيت الزيتون إلى التقدم بشكوى إلى الوزارة للمتابعة مع الجهات المعنية". وشدد على انه لم يصله اي شكوى حتى اليوم.

لقاء النقابات والتعاونيات

واستقبل وزير الزراعة وفدا من اللقاء الوطني للنقابات والتعاونيات الزراعية وعرض معها التعاون المثمر مع المصالح الإقليمية في المحافظات "الذي بدأ يحقق نتائج إيجابية بما ينعكس على المزارعين وتطوير اعمالهم، والذي يشكل حالة خاصة ومميزة في التعاون بين القطاع العام والقطاع الأهلي وتطوير العمل التعاوني والنقابي". وأكد الحاج حسن أهمية "تحويل هذه التجربة بإيجابياتها إلى مشروع تعاون متكامل يحدد واجبات كل طرف في مختلف المجالات"، ونوه بمشاركة اللقاء الوطني في مختلف اللجان القطاعية وتفاعله الايجابية لتطوير القطاع الزراعي. وأكد اللقاء الوطني "رفضه كل التصريحات التي تسيء إلى وزارة الزراعة والقطاع الزراعي"، وأكد أيضا "استمرار مواكبته للوزارة والتعاون في كل ما ينعكس ايجابا على المزارعين والقطاع الزراعي". وتم التوافق على عقد ورشة عمل يشارك فيها مختلف المديريات والمصالح الاقليمية والمعنيين بالقطاع الزراعي.

وزير الزراعة يلتقي السفير المصري

استقبل وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن في مكتبه في الوزارة بتاريخ ٢٣-١٠-٢٠١٢ السفير المصري أشرف محمد حمدي، يرافقه سكرتير الشؤون السياسية محمد ممدوح وعرض معهما سبل تطوير العلاقات بين البلدين. وتطرق البحث الى الأوضاع السياسية في المنطقة وسبل حل المشكلات التي أصبحت تشكل واقعا ضاغطا على القضية الفلسطينية "التي يجب أن تبقى في اول سلم الأولويات"، كما تم التأكيد على "أهمية تجنب الشقاق والانقسامات والابتعاد عن الخطابات الغرائزية خصوصا ان ما يجمعنا في مختلف الدول العربية والإسلامية هو أكثر بكثير جدا مما يمكن ان نختلف عليه، في وقت يتربص الأعداء بنا جميعا". وتطرق البحث ايضا "إلى التعاون في المجال الزراعي وتسهيل تبادل السلع الزراعية بين البلدين، خصوصا ان الجهود التي نسقت بين البلدين أفرزت آليه سهلت معالجة أي معوقات أو مشاكل يمكن أن تطرأ بشكل سريع وفعال".

الحاج حسن شارك في أعمال لجنة الأمن الغذائي في روما: لعالم أكثر انتاجية وعدالة لمعالجة تراجع مستويات المعيشة

دعا وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، خلال كلمة لبنان التي ألقاها أمام لجنة الأمن الغذائي (الفاو)،بتاريخ ٢٢-١٠-٢٠١٢ المنعقدة على المستوى الوزاري في العاصمة الايطالية – روما، برئاسة وزير الزراعة الفرنسي"، إلى "عالم أكثر انتاجية وأكثر عدالة، لمعالجة تراجع مستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات التهميش والفقر وسوء التغذية والجوع".

وقال الحاج حسن: "لعام جديد، تنعقد لجنة الأمن الغذائي على مستوى وزاري في هذه القاعة الرئيسية في الفاو لمناقشة قضية عالمية حساسة وهي قضية الأمن الغذائي، والتي تشمل مسائل اساسية مثل توفر الغذاء والارتفاع المضطرد للأسعار ومسألة المجاعة وسوء التغذية، وهي قضايا هامة تؤثر على استقرار الدول وحياة الشعوب وتهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

ولئن حصلت بعض التطورات الايجابية خلال السنوات الماضية فلا زالت الكثير من الجوانب السلبية تعوق حل هذه القضايا الحساسة، ولا زال مئات الملايين من الناس يعانون من الجوع والفقر أو من سوء التغذية، وهذا يعود برأيي إلى غياب المقاربات الشاملة والمتكاملة لمعالجة هذه القضايا، أو إلى غياب البرامج التنفيذية في حال وجدت هذه المقاربات، أو إلى عدم تنفيذ هذه البرامج في حال وجودها، لا سيما لدى الدول الأكثر غنى وتقدما مثل مجموعتي الثمانية أو العشرين.

وهنا لا بد أن أشدد على المواضيع الأساسية التالية:

١ – ضرورة إصلاح قوانين وإجراءات منظمة التجارة العالمية وضرورة الحد من الصراعات التجارية والاقتصادية والمضاربات والتركيز بدلا عن ذلك على التعاون والتكامل، وأضيف أيضا ضرورة التكافؤ في التعامل التجاري بين الدول، واعتماد مبادىء التجارة العادلة لتحل مكان التنافس الحالي حيث الغلبة للدول الغنية على الدول الفقيرة التي يزداد تدهور أوضاع قطاعاتها الانتاجية من زراعة وصناعة أمام المنافسة غير المشروعة وغير المتكافئة مع الشركات الكبيرة في الدول الغنية والقوية.

٢ – ضرورة التوصل إلى سياسات بيئية عالمية قابلة للتطبيق من أجل تأمين زراعة مستدامة، لا سيما في ظل التغير المناخي والتراجع المستمر في موارد المياه وتدهور الأراضي وانحسار مساحات الغابات وارتفاع مستويات التلوث، مع الإشارة إلى ان القمم العالمية للبيئة لم تؤد إلى نتائج ملموسة لغاية الآن.

٣ – معالجة آثار الاحتكار وقوانين الملكية الفكرية، ولا سيما في مجالات البذور والشتول، على الانتاجية وخاصة في الدول الفقيرة في ظل اعتبار الانتاجية أحد الحلول لمعالجة أزمات الأمن الغذائي وارتباط الانتاجية بالبحوث والأصناف الجديدة والمتطورة وارتفاع أسعارها.

٤ – ضرورة زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي من أجل التنمية والانتاج المستدام، وحث الصناديق الدولية والاقليمية والمؤسسات المعنية على ذلك.

٥ – ضرورة القيام بالإصلاحات الضريبية والمالية اللازمة وخاصة في البلدان الصناعية من اجل الاسراع في الخروج من نفق الأزمة المالية المستمرة منذ عدة أعوام.

٦ – التركيز على دور الحكومات في الرعاية الاجتماعية وخاصة للفئات الأكثر تعرضا للأزمات ولانعدام الأمن الغذائي والمعيشي، حيث أن السياسات الماضية التي تحكمت في الأعوام ١٩٩٠ – ٢٠١٠ أثبتت فشلها لناحية اهمال دور الحكومات الرعائي لصالح النيوليبرالية، التي لم تستطع معالجة أزمات أساسية مثل تراجع مستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات التهميش والفقر وسوء التغذية والجوع".

وختم الحاج حسن كلمته بالأمل "ان يؤخذ بهذه التوصيات من أجل عالم أكثر انتاجية وأكثر عدالة".

فرنسا

وبعد مشاركته في أعمال لجنة الأمن الغذائي في روما، انتقل الحاج حسن إلى مدينة مونبيليه في فرنسا، حيث ألقى كلمة في اجتماع العيد الخمسين للمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا المتوسطية "سيام"، كما أجرى مباحثات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي حول مشاريع مشتركة مع لبنان. كما شارك في افتتاح معرض الصناعات الغذائية (سيال) في باريس، وفي افتتاح الجناح اللبناني بالتعاون والشراكة مع المؤسسة العاملة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال)، بحضور رئيس مجلس الإدارة المهندس نبيل عيتاني وسفير لبنان في فرنسا بطرس عساكر.

الخليل: لدفع مستحقات الزيت للمزارعين

دعا النائب أنور الخليل وزير المال محمد الصفدي إلى «الاستجابة لمطالب المزارعين والتعاونيات الزراعية، بتسهيل دفع المستحقات الخاصة بكميات الزيت المشتراة لصالح الجيش خارج الأطر التقليدية والتعقيدات الإدارية». وقال الخليلفي تصريح له بتاريخ ٢٩-١٠-٢٠١٢: «نتابع مع وزيري الزراعة والمال ورؤساء التعاونيات في حاصبيا، مسألة إيجاد حل لمشكلة الشرط الملزم الذي وضعته المال على المزارعين لاستلامهم أموالهم كبدل لكميات الزيت التي استلمها الجيش بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، وينصّ هذا الشرط بأنه على المزارع أن يفتح حسابا مصرفيا كي تحوّل الوزارة حقه إلى الحساب المصرفي». وتابع أن «هذا الشرط غير واقعي مُطلقا، لاسيما أن بعض المزارعين قدم عدداً قليلاً من صفائح الزيت قد لا تساوي أكلاف التنقل وفتح الحساب المصرفي». ورأى أن «الحلول يجب أن تأتي من خارج التعقيدات الإدارية، ولا مانع من أن تتسلم التعاونيات الأموال المستحقة بصفتها المعنية بتسليم الزيت، لتباشر هي وبإشراف الجيش بتسليم هذه المستحقات». وأمل من الصفدي الاستجابة لهذا المطلب «الذي وافق عليه وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن وكتب بخصوصه للصفدي، بأسرع وقت ممكن، لأن الناس تعاني من ضائقة مالية، ومن المعيب لأي سبب كان تأخير الحقوق لأصحابها، خصوصا أن الجيش تسلم هذه الكميات منذ ثمانية أشهر تقريباً.

الحاج حسن عرض وسفير أوكرانيا تشجيع الاستثمارات

استقبل وزير الزراعة حسين الحاج حسن في مكتبه في الوزارةبتاريخ ٣١-١٠-٢٠١٢، سفير أوكرانيا فولوديمير كوفال وبحث معه في سبل تطوير العلاقات بين البلدين وزيادة التبادل التجاري، لاسيما المنتجات الزراعية وتشجيع الاستثمارات في كل المجالات. وتطرقا إلى الزيارة التي سيقوم بها الحاج حسن للعاصمة كييف، حيث من المقرر أن يلتقي نظيره الاوكراني، ويعقد اجتماعات متعددة يحضرها رجال الأعمال اللبنانيون والأوكرانيون ومجلس مالكي الأراضي الزراعية التابع لوزارة الخارجية الأوكرانية. وسيتخلل لقاء الحاج حسن مع نظيره الأوكراني توقيع اتفاقية للتعاون وتبادل الخبرات الزراعية، كما سيحضر افتتاح معرض كييف وافتتاح الجناح الخاص بوزارة الزراعة.

٤ زوارق لمراقبة الصيد البحري تسلمتها التنمية الريفية في وزارة الزراعة

البدء بإجراءات انتساب الصيادين إلى «الضمان الاجتماعي»

تسلمت مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية في وزارة الزراعة، أربعة زوارق لمراقبة الصيد البحري، في احتفال أقيم ظهر ١-١١-٢٠١٢ في القاعدة البحرية في مرفأ بيروت، برعاية وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، وفي حضور سفير منظمة الاغذية والزراعة العالمية "الفاو" علي مومن، ممثل قائد الجيش العقيد الركن جوزف غضبان، المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، المدير العام للزراعة لويس لحود، وحشد من نقابات الصيادين والتعاونيات في كل المناطق.

استهل الاحتفال بالنشيد الوطني، ثم كلمة الحاج حسن الذي قال: "يأتي تسلم زوارق المراقبة البحرية جزءا من خطة كاملة ننفذها في هذا القطاع الحيوي، قطاع الصيد البحري الذي تعتبره مهما، إذ تعتاش منه من ٦ آلاف الى ٧ آلاف عائلة تعمل على ٢٥٠٠ الى ٢٨٠٠ زورق صيد".

أضاف: "هذا القطاع هو من الأكثر فقرا في القطاعات الزراعية، فهو يشكو المشاكل المشتركة مع بقية القطاعات الزراعية وعلى رأسها الضمان الاجتماعي والصحي، وخصوصا أن قطاع الصيد البحري تقليديا لم يرتق الى المستوى العالمي، إن لجهة الصيد أو نوع الاسماك وكيفية توضيبها، فالصيد تقليدي وحرفي بالكاد يؤمن حاجة الصيادين، فضلا عن الكلفة المعيشية وأسعار المحروقات والمعدات".

وأوضح أن "من المشاكل الخاصة التي يرزح تحتها هذا القطاع، التلوث بكل أشكاله، البيولوجي والكيميائي الذي يؤدي الى تضرر الاسماك، ومطلوب العمل التعاوني الجاد والفاعل في هذا الإطار. لذلك المراكب هي في هذا الاتجاه، ولن تحل الازمة، ولكن سنساهم في ضبط المخالفات للحفاظ على الثروة السمكية، لأن صيد الديناميت يؤثر عليها، والقوى الامنية من جيش وقوى أمن تتعاون معنا، ولكن عليها مسؤوليات كبيرة، ولا يمكن تحميلها أعباء إضافية، لذلك ستساهم الزوارق في تخفيف الاضرار في هذا القطاع".

وأشار الى "أن ثمة تدابير ستقوم بها الوزارة، منها استبدال المعدات الممنوعة مجانا، ومنع الصيد خلال ثلاثة أشهر لتزايد الكميات وأوزان الاسماك، مع تعويض الصيادين بصورة مباشرة، والبدء بإجراءات انتساب الصيادين الى الضمان الاجتماعي". وختم الحاج حسن شاكرا "كل من ساهم في إنجاز هذا الجزء المهم في قطاع الصيد البحري".

"إيدال" افتتحت الجناح اللبناني في معرض SIAL في فرنسا

افتتحت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال" الجناح اللبناني في معرض الصناعات الغذائية العالمي SIAL، الذي أقيم في فرنسا بين ٢١ و٢٥ تشرين الأول الحالي بمشاركة ٦٠٠٠ شركة عالمية من ١٠٠ دولة، في حضور وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، سفير لبنان في فرنسا بطرس عساكر، رئيس مجلس إدارة "ايدال" نبيل عيتاني، وحشد من أصحاب الصناعات اللبنانية المشاركة في هذا المعرض.

ويتميز هذا المعرض بالمنافسة الشديدة بين أجنحة الدول المشاركة التي دعمت عارضيها بمساحات واسعة وديكورات متميزة، وتأتي مشاركة لبنان تأكيدا لقدرة قطاع الصناعات الغذائية اللبنانية على المنافسة في الأسواق العالمية وخصوصا أن هذا المعرض يعتبر نافذة مهمة لصادرات هذا القطاع إلى الأسواق العالمية في ظل النمو المتزايد الذي يشهده وانتشار الجاليات اللبنانية في عدد كبير من دول المنطقة والعالم.

وأعلن عيتاني أن هذا المعرض يعتبر من أهم المعارض في صناعة الأغذية والضيافة في العالم، خصوصا مع تزايد الاهتمام الذي يشهده العالم في مواضيع الغذاء والسلامة والأمن الغذائي وفي ظل تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاعات الإنتاجية بشكل عام، مؤكدا أن قطاع الصناعات الغذائية يزخر بالعديد من الفرص الواعدة. وقد زاد حجم الاستثمار الصناعي في هذا القطاع مع قيام مصانع عديدة بتوسيع خطوط الإنتاج لديها وتطوير آلاتها ومعداتها واعتماد برامج الجودة المتعارف عليها عالميا بهدف مطابقة معايير السلامة والجودة.

وعلى هامش SIAL، اجتمع عيتاني إلى أصحاب الصناعات اللبنانية المشاركة في هذا المعرض وتناول البحث أفق التعاون المستقبلي.

وطالب الحاضرون بإقرار الدعم في وقت مبكر من أجل تشجيع عدد أكبر من الشركات على المشاركة في المعارض الدولية.

يذكر أن الجناح اللبناني الخاص امتد على مساحة ٢٢٠ مترا مربعا. وشاركت فيه ١٢ مؤسسة لبنانية عاملة في مجال الصناعات الغذائية. أما أبرز المعروضات اللبنانية، فكانت المعلبات، البهارات، القهوة، الحبوب، المخللات، والمربيات.

قرار لوزير الزراعة عن آلية التسجيل الصحي للمرافق الزراعية

أصدر وزير الزراعة حسين الحاج حسن بتاريخ ٣١-١٠-٢٠١٢ قرارا يحمل الرقم ١/١٠٤٦ حدد فيه آلية التسجيل الصحي للمرافق الزراعية ومنحها شهادة التسجيل. وجاء في القرار:

المادة الاولى: يجب على القيمين على أي من مرافق الانتاج الزراعي تقديم طلب تسجيل لدى وزارة الزراعة للحصول على الرقم الصحي.

المادة الثانية: يتم الكشف على المرفق من قبل موظفي وزارة الزراعة وفقا لآلية الكشف المنصوص عليها في التعميم الصادر عن وزير الزراعة رقم ١/٧ تاريخ ٢٠١١/٥/١٦.

المادة الثالثة: اذا تبين بنتيجة الكشف ان المرفق مطابق للاشتراطات المطلوبة، المحددة وفقا للقرارات ذات الصلة والصادرة عن وزارة الزراعة، يتم تسجيله صحيا، اما أظهر الكشف وجود مخالفات او عدم مطابقة للاشتراكات يعطى المرفق، بناء على مبدأ تقييم المخاطر، مهلة للتصحيح لا تتخطى الثلاثة اشهر على ان يصار بعدها في حال عدم التنفيذ الى اعطائه انذارا بالاقفال لمدة لا تتخطى الشهر الواحد.

المادة الرابعة: ترفع المصلحة المركزية المختصة الملف، بالتسلل الاداري، الى وزير الزراعة مرفقا بالمستندات المطلوبة وتقرير يتضمن اقتراحها لجهة الموافقة على التسجيل الصحي للمرفق او اتخاذ اجراءات معينة بحقه.

المادة الخامسة: تصدر المصلحة المركزية المختصة شهادة تسجيل صحي خصوصا بالمرفق تتضمن رقمه الصحي (نموذج رقم ١) ويتم تسليمها الى اصحاب العلاقة بعد توقيعها من رئيس المصلحة المعنية ومن المدير المختص.

المادة السادسة: يتألف الرقم الصحي من اربعة اقسام: يرمز القسم الاول منها لجهة اليسار الى المحافظة والقسم الثاني الى المرفق والقسم الثالث الى الترقيم التسلسلي للمرفق في المحافظة والقسم الرابع يرمز الى الترقيم الصحي التسلسلي في المحافظة.

المادة السابعة: تحدد صلاحية شهادة التسجيل الصحي بسنتين وتجدد بنفس الآلية المحددة أعلاه ويلتزم اصحاب العلاقة بعرض الشهادة داخل المرفق ويوضع الرقم الصحي على جميع المنتجات.

المادة الثامنة: يمكن لصاحب العلاقة وبناء على طلبه الحصول على افادة (نموذج رقم٢) تثبت انه حصل على التسجيل الصحي من وزارة الزراعة موقعة من رئيس المصلحة المركزية المختصة ومن المدير المختص.

المادة التاسعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ ٢٠١٣/١/٣.

المادة العاشرة: يبلغ القرار من يلزم.

تحقيق العدد

٢٣٣ ألف أجير مكتوم

كل عامل في مؤسسة، من حقّه التصريح عنه للضمان الاجتماعي بعد اليوم العاشر على استخدامه

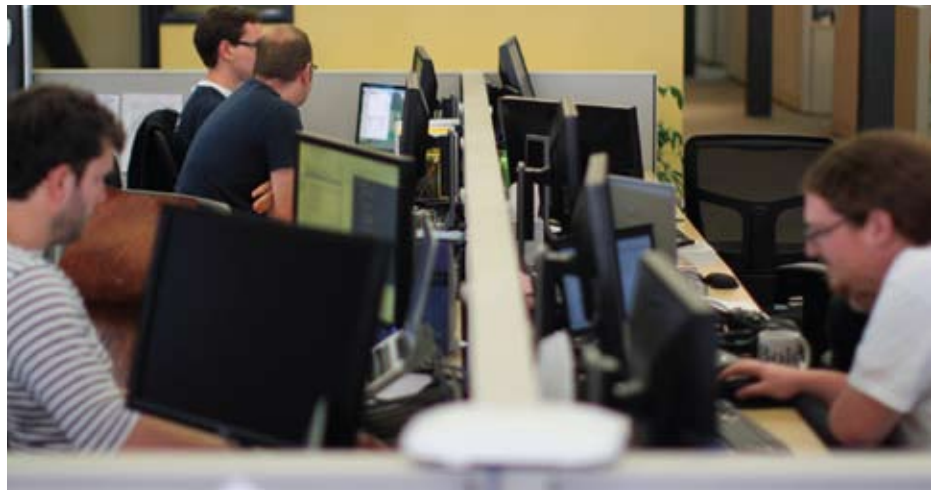

امتناع أصحاب العمل عن تسجيل عمالهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي «ليس شطارة»، يقول مدير الصندوق محمد كركي، بل على العكس تماماً. يدعو هؤلاء إلى تطبيق القانون، والعمال إلى المطالبة بحقوقهم؛ فالآن هناك ٢٣٣ ألف أجير منهم مهملون ويعيشون في الاقتصاد الرمادي.

لا تزال المؤسسات والشركات الخاصة تكتم عمالها. الوصف الأدقّ لما تقوم به هذه الشركات هو أنها تعدمهم. فالكتمان، يعني أنها لا تصرّح عنهم للضمان الاجتماعي، أي أنهم لا يحصلون على تقديمات الضمان: الطبابة والاستشفاء، التعويضات العائلية، وتعويض نهاية الخدمة. في المقابل، يرفض أصحاب المؤسسات الخاصة الإقرار بأن لديهم عمالاً مكتومين، ويصفون هذا الكلام بأنه عبارة عن مجموعة مغالطات و«حقد طبقي» في نفوس الطبقة العمّالية. لكن الأرقام الصادرة عن مديرية التفتيش في الضمان الاجتماعي تؤكّد العكس، وخصوصاً أنها أرقام تصدر سنوياً.

ففي عام ٢٠١١، تمكّنت مديرية التفتيش في الصندوق من كشف ٣٩٧٨ أجيراً مكتوماً في ٦٢٣٣ مؤسسة. غير أن هذا العدد لا يمثّل كل الأجراء المكتومين، بل يؤكّد وجود أجيرين مكتومين في كل ٣ مؤسسات. وبالتالي فإن الـ ٥٢ ألف مؤسسة المصرّح عنها لصندوق الضمان تشمل وجود ٣٣ ألف أجير مكتوم، كمعدّل وسطي.

يضاف إلى هذا الواقع، أن المؤسسات المصرّح عنها لصندوق الضمان لا تمثّل سوى ٣٥٪ من المؤسّسات الخاصّة في لبنان. ففي وزارة المال، هناك ما لا يقلّ عن ١٥٠ ألف مؤسّسة عاملة ومصرّح عنها. أي أن المؤسّسات الباقية تشمل عدداً هائلاً من الأجراء المكتومين. وإذا أخذنا بالاعتبار أن هناك مؤسّسات ليس لديها أجراء، فقد يصل المعدّل الوسطي للأجراء المكتومين في المؤسّسات المكتومة، أي غير المصرّح عنها، إلى أكثر من اثنين في كل واحدة، أي ما يساوي ٢٠٠ ألف أجير مكتوم.

هكذا يصل إجمالي الأجراء المكتومين، بحسب التقديرات، إلى ٢٣٣ ألف أجير، أي ما يوازي ٥٨,٥٪ من الأجراء المصرّح عنهم للضمان والبالغ عددهم ٤٠٠ ألف أجير.

على أي حال، ما يرفض أصحاب العمل الاعتراف به هو أن التصريح عن أجرائهم وأجورهم الحقيقية للضمان يوفّر تقديمات للعمال تمثّل عنصر استقرار وبيئة حاضنة تحفزه على زيادة إنتاجيته. ووفق المدير العام للضمان الاجتماعي د. محمد كركي، «إن كتم العمال عن الضمان ليس شطارة من قبل أصحاب العمل، فلهذا الأمر دافع أساسي يحفّز إنتاجية العمّال». ويشدّد كركي على ضرورة «أن تزداد ثقافة الضمان الاجتماعي»، لافتاً إلى أن كل شخص يعمل في مؤسسة، من حقّه التصريح عنه للضمان الاجتماعي بعد اليوم العاشر على استخدامه في المؤسسة المذكورة». هذه الثقافة يجب تعزيزها «من أجل توسيع مظلّة الضمان الاجتماعي وزيادة المشمولين فيه».

لكن هذه الثقافة لا يمكن حصرها بالمطالبة بالتصريح، فعلى العمّال والأجراء الذين لم يحصلوا على حقوقهم بالمطالبة، أن يقدّموا شكاوى «عند اللزوم»، إلى صندوق الضمان وتحديداً في «مكتب الشكاوى في الطبقة الأرضية للمركز الرئيسي للضمان الاجتماعي أو إلى مصلحة الشكاوى والاعتراضات في مديرية التفتيش والمراقبة في الطبقة السادسة من مبنى الصندوق في منطقة بئر حسن، ليتسنى لجهاز التفتيش والمراقبة القيام بما يلزم في هذا الإطار».

في المقابل، على المؤسسات المخالفة أن تعزّز ثقافتها أيضاً في إعطاء الأجير والعامل حقوقه كاملة، وبالتالي بإمكان أصحاب العمل «المبادرة إلى تطبيق أحكام قانون الضمان وتصحيح أوضاع الأجراء العاملين لديهم وكذلك عن الأجور الحقيقية لجميع أجرائهم».

محمد وهبة

الأخبار اللبنانية العدد ١٨٢٩

ألف ياء الإقتصاد

ألف دولار عبء المديونيّة على كلّ لبناني

يسير عدّاد دين الحكومات في العالم بتسارع نحو ٥٠ تريليون دولار. معه يتضخّم الدين العام اللبناني ليُصبح عبؤه على كلّ لبناني أكثر من ١٣ ألف دولار. صحيحٌ أنّ معدل الدين إلى حجم الاقتصاد هوى على نحو ملحوظ خلال السنوات الماضية، ولكن المخاوف تبقى قائمة من عودته إلى التضخم في ظلّ الأوضاع الاقتصادية القائمة. لماذا؟

بدايةً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النموذج المعتمد لتأمين احتياجات الدولة التمويليّة يؤمّن الأموال اللازمة لتغطية الاستحقاقات. فعندما تُحجم المصارف التجارية عن شراء دين الحكومة اللبنانية _ كما حدث في عام ٢٠١١ عندما اكتشف أن العملية «غير ربّيحة» _ يتدخّل المصرف المركزي لإصدار شهادات الإيداع. وقد قاربت حصّته ثلث الدين العام بالليرة.

أمّا المشكلة فهي في احتمال انعكاس المسار الذي سار عليه الدين خلال السنوات الأخيرة وتضخّمه نسبةً إلى حجم الاقتصاد، بسبب مجموعة من المعطيات الاقتصادية والمالية.

«إذا بقينا عند هذا المستوى من العجز على صعيد مؤشرات المالية العامّة، فسيُعكس نمط خفض حجم الدين إلى الناتج قريباً جداً»، يُعلّق كبير الاقتصاديين في بنك «بيبلوس» نسيب غبريل.

المشكلة هي إذاً في زيادة الحاجات التمويلية مع بقاء معدّل النموّ الاقتصادي ضعيفاً، وهو سيكون دون عتبة ٢٪ على الأرجح هذا العام، وبالكاد سيتخطاها في عام ٢٠١٣.

بهدف المقارنة، يُشير نسيب غبريل إلى وضع المالية في الكويت، البلد الذي يُصدّر بترولاً بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنوياً. فالحكومة هناك تتوقّع فائضاً في الموازنة بقيمة ٣٥ مليار دولار، غير أنّها لا تستطيع صرفه لأنّ الوضع السياسي المشرذم يعوق إمرار خطّة استثمارية مدمجة ومحكمة.

«في المقابل، يبدو الوضع في لبنان معاكساً تماماً، فالتوجّه هنا هو صوب زيادة الإنفاق الجاري عبر أموال لا تملكها البلاد» يُتابع غبريل.

وخلال السنوات الست الماضية تراجع حجم الدين نسبة إلى الاقتصاد على نحو ملحوظ، من حوالى ١٨٠٪ في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر بقليل من ١٢٨٪ حالياً، وفقاً للحسابات المحدثة (أيلول ٢٠١٢) التي تُعدّها مجموعة «The Economist». واستناداً إلى تلك الحسابات، بلغ الدين العام مع بداية الخريف ٥٦,٣٧ مليار دولار.

تُمثّل خدمة هذا الدين عبئاً مهماً على الموازنة العامّة، ما يرفع بالتالي الحاجة إلى الاقتراض مجدداً. وحتّى تموز الماضي، سدّدت الحكومة فوائد لخدمة الدين العام بقيمة ٣١٦٦ مليار ليرة (٢,١ مليار دولار).

تتساءل المجموعة _ بهدف التحليل _ عن أهمية عدّاد الدين العام وتجيب: «الحكومات في العالم هي مدينة لمواطنيها وليس لسكّان المريخ»، وتُشير إلى أنّ متابعة تضخّم الدين العام مهمة لسببين؛ الأوّل هو أنّه مع ارتفاع المديونية العامّة تسعى الحكومات إلى تدخّل أكبر في الاقتصاد لفرض الضرائب. والثاني هو أنّ الدين يجب أن يجري تسديده أو تجديده كي لا تقع الحكومة في الإفلاس، وهذا يضعها أمام امتحانات متنوعة «مثلما يحدث أسبوعياً في تلفزيون الواقع»، فإذا فشلت «تقع في الأزمة».

في هذا الإطار، يُشير نسيب غبريل إلى أنّ الحكومة لا تبذل أي جهد لترشيد إنفاقها، وعندما تُضطر إلى زيادته تعمد إلى رفع الضرائب. «هذا الخيار ليس مستحباً أبداً حتّى في الأوضاع الطبيعية. فلننظر إلى الأوضاع في أوروبا، رغم عدم وجود مشاكل سياسية في البلاد المنتكسة، تؤدّي الإجراءات (التقشفية وزيادة الضرائب) إلى أزمات سياسية مختلفة واحتجاجات شعبية».

ولذا يجب أن يسعى لبنان للسيطرة على دينه العام إلى إجراء إصلاحات هيكلية أساسية وليس الاكتفاء ببعض التحسينات التجميلة لخفض النفقات وزيادة الواردات.

وفي ظلّ النظام الضريبي غير العادل القائم على المعدّلات الثابتة غير التصاعدية، يبقى المجال واسعاً لفرض الضرائب المباشرة على النشاطات الاقتصادية الأكثر ربحية _ وهي نشاطات ريعية الطابع. فعلى سبيل المثال، تُحقّق الدولة حوالى ربع إيراداتها الإجمالية من الضريبة على القيمة المضافة التي يزيد تأثيرها على الشرائح الأكثر هشاشة.

الحلول إذاً تحتاج إلى رؤية واضحة تقوم عبرها الحكومة بتنفيذ خطط إصلاحات متوسطة وطويلة الأجل تعالج الاختلالات البنيوية التي تعاني منها البلاد. فعلى سبيل المثال، هناك ثقب الكهرباء الذي لا ينفكّ يزداد سواداً، فهو يسحب من أموال اللبنانيين المليارات من دون خدمة عامّة مقبولة. وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري حوّلت الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان أكثر من ١٨٦٠ مليون ليرة، أي ما يفوق ١,٢ مليار دولار، بارتفاع نسبته ٦٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وفي هذا القطاع الذي يُعدّ الأبرز لتحفيز الاستثمارات، تبقى الحلول الجذرية غائبة، ويُستعاض عنها بتركيبات غريبة بعيدة كلياً عن المنطق في بلد يعاني عجزاً في التيار الكهربائي يفوق ٥٠٪ في أوقات الذروة. فحتّى الآن تنتظر البلاد بواخر تركية لاستئجار الطاقة عوضاً عن شراء معامل يُمكن أن تكون عائمة أو ثابتة.

وإلى الكهرباء تتنوّع الثقوب التي يُشفط عبرها المال العام، ويتضخم الدين مع كلّ حركة لعقارب الساعة.

حسن شقراني الاخبار ١٧-١٠-٢٠١٢

حق التنظيم النقابي

معالي وزير العمل سليم جريصاتي

يتمتع حق التنظيم النقابي بحماية خاصة في مقدمة الدستور اللبناني ومتنه، اذ جاء في الفقرة «ب» من المقدمة ان لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، وعضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان، على أن تجسد الدولة هذه المبادئ في كل الحقول والمجالات دون استثناء. وفي الفقرة «ج» ان لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وفي المادة ١٣ من متن الدستور ان حرية إبداء الرأي والاجتماع وتأليف الجمعيات مكفولة ضمن دائرة القانون.

ان معظم الدول المتقدمة تبنّت مبدأ «الحرية النقابية» في دساتيرها وتشريعاتها. ونصّت منظمة العمل الدولية في دستورها على «أن الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية هو إحدى الوسائل لتحسين أحوال العمال وضمان السلام».

ان حق التنظيم النقابي بوضعه القانوني الراهن والمعقد، يبقى ظاهرة فريدة يتميز بها وطن الأرز في محيطه الذي لم يعتد حرية العمل النقابي إنشاء وتنظيما وممارسة، تلك الحرية التي يجب ألا تؤدي الى بعثرة الجهد النقابي وحرف النقابة عن غاياتها بالدفاع عن المصالح المشتركة لطبقة عاملة أو توسلا لها لغايات سياسية.

ان الحرية النقابية تعني حكما حرية تأسيس النقابات أو الانتساب الى النقابات أو القيام بالعمل النقابي حماية لتلك المصالح المشتركة.

تطور الوضع القانوني في لبنان، اذ كان يلجأ الراغبون بتأسيس تنظيم جماعي للحفاظ على مصالحهم العمالية الى الجمعيات في العهد العثماني وفقا لأحكام قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٠٩، الى حين إقرار قانون العمل في مجلس النواب في ٢٣ ايلول ١٩٤٦ الذي خصّص فصلا مستقلا (الباب الرابع) للنقابات.

لذلك، شهد لبنان انبعاثا في الفكر الاجتماعي والسياسي بعد زوال الاحتلال العثماني وتلاشي الانتداب الفرنسي وبزوغ فجر الاستقلال. اذ تأسست أحزاب وجمعيات وتنظيمات على اختلاف تسمياتها، وتعززت اخرى، وخصوصا النقابية منها. ونذكّر بأن نقابة عمال بلدية بيروت كانت الاولى، وان دائرة العمل النقابي شهدت توسعا قطاعيا وجغرافيا مطردا ترسخ بصدور قانون العمل سنة ١٩٤٦ الذي أفرد بابا واسعا للعمل النقابي وحمايته وضبط إيقاع العاملين المنضوين في النقابة ورعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم الى تطوير الوعي المهني وزيادة القدرات الانتاجية. توج هذا الجهد التشريعي بأن أخذ لبنان بمبدأ ثلاثية أطراف الانتاج حيث تشارك أصحاب العمل والعمال والدولة في مختلف النشاطات الاقتصادية والمتعلقة بالحماية الاجتماعية ذات الصلة بالعمل وقضايا العمل. والهدف الاسمى تعزيز الحوار الاجتماعي وصولا الى عقد أو ميثاق اجتماعي يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين عامة وأطراف الانتاج خاصة.

إشارة ايضا الى ان تطوير العمل النقابي وجد مساحة تنظيمية له في المرسوم التطبيقي الرقم ٧٩٣٩ تاريخ ١٩٥٢/٤/٣ تحت عنوان تنظيم النقابات، وفي المرسوم الرقم ١٨٠٧١ تاريخ ١٩٥٧/١٢/١٢ الذي أطّر تقديم المساعدات للنقابات واتحاداتها والمرسوم الرقم ١٦٢٩٣ تاريخ ١٩٦٤/٥/١١ الذي أنشأ اللجنة الدائمة للتدريب النقابي والثقافة العمالية.

تعزز هذا الوضع التنظيمي بوضع القانون المتعلق بالعقود الجماعية والوساطة والتحكيم موضع التنفيذ، تلك الخطوة التي كانت وليدة حراك نقابي ونظرة واثقة الى مستقبل واعد ومستقر يهدف الى رفع معدلات النمو في لبنان.

لا نستغرب، في ضوء تطور حق التنظيم النقابي، أن وطنا صغير المساحة كلبنان يضم ٥٨٤ نقابة للعمال وأصحاب العمل و٦٧ اتحادا نقابيا، ما يجعل منه حاميا للحرية النقابية بالفعل لا بالإعلان فقط، وما يدل ان القانون وفّر هذه الحماية ومكّن وزارة العمل من تأدية دور الوسيط النزيه بين أطراف الإنتاج الثلاثة عبر انتهاج مسلك الحفاظ على الحرية النقابية وتعزيزها. تأبى وزارة العمل ان تكون خصما شريفا إلا في حال المس بالأمن الاجتماعي، فتنتقل من الوساطة النزيهة الى الخصومة الشريفة بهدوء وحكمة.

أما أحدث إنجاز لوزارة العمل نقابيا، فهو إقدامها بعد نأي وغيبوبة لعقود، على إعداد مشروع قانون بإجازة إبرام الاتفاقية الدولية الرقم ٨٧ الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي بتاريخ ١٩٤٨/٧/٩ والمتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والتي وسّعت مساحة حرية العمل النقابي، وأبرمها إجرائيا مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٢، وأحال رئيس الجمهورية مشروع القانون الرامي الى طلب الموافقة على إبرامها في مجلس النواب بالمرسوم الرقم ٨٥٣٠ تاريخ ٢٠١٢/٧/١٨. استمعت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في مجلس النواب الى وزير العمل شارحا مآل الاتفاقية المسؤولة وتجلّت الامور لدى رئيس اللجنة والنواب بعد استفاضتهم في طرح الاسئلة الصائبة والمستوضحة والهادفة. ان السماح لموظفي القطاع العام بالانتظام في النقابات هو قمّة الحرية النقابية والمسؤولية الوطنية.

في السياق، يذكر أن لموظفي الادارة العامة رابطة تحمل اسم «رابطة موظفي الادارة العامة»، انبثقت من «رابطة خريجي ومتدربي المعهد الوطني للإدارة والانماء»، واتخذت شكل جمعية غير سياسية لا تتوخى الربح وحصلت من وزارة الداخلية على علم وخبر رقمه ٣٧٨ أ. د. وهي عاملة وفاعلة وتقوم بمهمات نقابية بحتة بمفهوم قانون العمل.

واذا عدنا الى المواثيق العربية والدولية التي التزمها لبنان في مقدمة دستوره، والتي اعتبر المجلس الدستوري انها جزء من الكتلة الدستورية (Bloc de Constitutionnalité) وتتمتع بالقوة الدستورية وتسمو سائر الأحكام القانونية المعمول بها في لبنان، فنشير الى الآتي:

١- عربيا، أبرم لبنان بالقانون الرقم ١٨٣ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ اتفاقية العمل العربية الرقم (١) عن مستويات العمل، ما جعله يخطو في اتجاه تبني المعايير الدولية المتعلقة بالحرية النقابية، اذ بلغ حدود استبدال «الترخيص بالايداع» فقط عند إنشاء النقابة. لكنه تذرّع بالمادة ٨ فقرة (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر بالقانون المنفذ بالمرسوم الرقم ٣٨٥٥ تاريخ ١٩٧٢/٩/١ للمحافظة على موجب الترخيص، والتي تنص على جواز تقييد حق إنشاء النقابات والانتماء اليها بـ«القيود التي يقررها القانون وتقضي بها الضرورة في مجتمع ديموقراطي لصيانة الامن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم...».

٢- دوليا، نجد مواثيق الامم المتحدة المعنية في حق التنظيم النقابي في النصوص التي أنشأت منظمة العمل الدولية أو واكبت عملها، كدستور المنظمة (١٩١٩) الذي صدر في زمن عصبة الامم أو إعلان فيلادلفيا (١٩٩٤) أو إعلان المبادئ والحقوق الاساسية للعمل (١٩٩٨). أما الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨)، الذي ساهم لبنان في وضعه والذي عطفت عليه مقدمة الدستور صراحة، فنصّ على حق التنظيم النقابي على مضمون المادة ٢٣، الفقرة ٤ منه لجهة «ان لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم لنقابات حماية لمصلحته».

إن أهمية الحق بالتنظيم النقابي تكمن في انه على تماس مع سلطة الدولة، ما يفسّر أن الكثير من الدول لا تقر هذا الحق الذي تعتبره تهديدا للسلطة الحاكمة فيها. إلا ان حق التنظيم النقابي يتقدم في العالم على تفرّد السلطة في حماية المصالح المشتركة وفقا لأهوائها، ما عبّر عنه M.Durand بكلمات شهيرة مفادها ان الحاكم أصبح بمواجهة فظاظة كبار أتباعه:

Le souverain est désormais placé devant « l'insolence des grands vassaux».

La liberté syndicale- Georges SPYBOPOULOS - Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence- ١٩٥٦.

في ضوء ذلك، نهيب بالقطاع النقابي ان يوحد صفوفه ويثبت قدرته في الحرص على حقوق المنتمين اليه وتوفير مناخات ملائمة لاستقلالية العمل النقابي وتحرره من التجاذبات السياسية التي تتوسله لغايات لا تتوافق بالضرورة مع المصالح المشتركة التي ائتمنت عليها النقابات. ان الوحدة لا تقضي على التنوّع، بل هي مصدر قوة اذا عرف اولياء الشأن كيف يتحدون على هدف سام ولا يبعثرون الهمم والولاءات.

ان وزارة العمل ستستمر في دعم العمل النقابي وحمايته من التسييس والتبعثر، ذلك ان طموحي ان لا يتداعى او يتشرذم العمل النقابي في لبنان من باب «فرّق تسد»، بل ان يتحد لمواكبة التحديات الضاغطة سياسيا وامنيا واقتصاديا وماليا واجتماعيا في وطن الارز، فيساهم العمل النقابي في شد حزام الامان لخلاص لبنان.

السفير ١-١٠-٢٠١٢

أخبار عربية ودولية

الاتحاد العمالي العام في لبنان

يستنكر منع الحكومة البحرينية النقابيين العرب من حضور المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال البحرين

صدر عن الاتحاد العمالي العام في لبنان بيان بتاريخ ١-١٠-٢٠١٢ قال فيه:

"أقدمت حكومة مملكة البحرين الأسبوع الماضي على انتهاك اتفاقية العمل الدولية لا سيما اتفاقية الحقوق والحريات النقابية رقم ٩٨ حيث أقدمت على حرمان ليس فقط ممثلي الاتحادات النقابية العربية من الحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة بل تعدّت ذلك إلى منع ممثلي منظمة العمل الدولية المشاركة في المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال البحرين في إطار قمع السلطة للحركة الشعبية المطالبة بالحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية وذلك في سياق خنق العمل النقابي عبر التضييق على اتحاد نقابات عمال البحرين وتشتيت وحدته وشرذمته من خلال إنشاء اتحادات نقابية متعدّدة تعمل بتوجهات السلطة.

إنّ منع النقابيين من المشاركة في مؤتمر اتحاد نقابات عمال البحرين يتجاوز محاولة خنق الحريات النقابية التي ناضل من أجل تحقيقها عمال البحرين بل يتعدّاها ليشكّل إساءة سافرة لوحدة العمل النقابي العربي وامتداده الدولي.

إنّ الممارسات الاستبدادية وقمع الحريات ووأد الحركة النقابية البحرينية لن يحجبه التغنّي والتبجّح في المنتديات العربية والدولية وعلى منابر منظمة العمل الدولية بالحرص على الحقوق والحريات النقابية وإذ يستنكر الاتحاد العمالي العام في لبنان هذه الممارسات ويدينها، يعلن عن تضامنه الكامل مع قيادة وأعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ويحيي مؤتمرهم الثالث ويدعو جميع الحريصين على الحركة النقابية العربية لا سيما منظمتي العمل العربية والدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب لتنظيم أوسع حملة استنكار وضغط على الحكومة البحرينية وعلى أية حكومة أو دولة تسوّل لها نفسها الاعتداء على الحقوق والحريات النقابية".

آراء حرة

اللوبي الحاكم يواجه الأجور: الأمر لي

المواقف التي تصدر باسم «الهيئات الاقتصادية»، انما تصدر عن جهات يمكن مقاضاتها بتهمة «انتحال الصفة». هذه الهيئات لا تمثّل الاقتصاد في الواقع، بل تمثّل مصالح فئة طبقية معيّنة تسيطر على الدولة. وهؤلاء لا يهمّهم بالتأكيد إلا مراكمة الثروات الشخصية مهما كانت الكلفة على الاقتصاد والمجتمع!

لا يرى الإعلام اي مانع في نشر «مذكّرات» و«بيانات» و«مواقف» باسم «الهيئات الاقتصادية»، بل إن اللبنانيين ومؤسسات الدولة والاتحاد العمّالي العام والاحزاب والجمعيات وسواها... يتعاملون جميعاً مع ما يُطلق عليه صفة «الهيئات الاقتصادية» كما لو أنها تمثّل «الاقتصاد» فعلاً، وهم، أي البقية، يمثّلون أمراً آخر منفصلاً عن «الاقتصاد»، أو مقابل له!

(...) من يطلقون على انفسهم اسم «الهيئات الاقتصادية» هم في الواقع يمثّلون اقل من ٥٠٠ شخص من اصل ٤ ملايين مقيم في لبنان. هذه القلّة تستأثر بمعظم الثروة، وهذا الأمر مثبت في مؤشّرات التركّز الشديد في الودائع المصرفية التي يحجبها مصرف لبنان عن الاكثرية، اذ ان هذه المؤشّرات تدلّ على ان نحو ٠,٨٪ فقط من الحسابات المصرفية (والشخص الثري يمتلك اكثر من حساب واحد بالتأكيد) تحتوي على نصف الودائع، اي اكثر من ٦٠ مليار دولار، فيما ٧٠٪ من الحسابات المصرفية (والشخص غير الثري يمتلك حساباً واحداً بالكاد) لا يوجد فيها سوى اقل من ٢,٦٪ من الودائع، اي نحو ٣ مليارات دولار لا غير!

هذا المدخل ضروري لفهم طبيعة التحرّكات الضاغطة التي يقوم بها هذا الـ «لوبي» والاهداف التي يتوخاها من خلال «التهويل» بخراب «الاقتصاد» في حال إقرار مشروع قانون زيادة الاجور وتعديل سلسلة الرتب والرواتب لموظّفي ادارات الدولة والاساتذة والمعلمين والاسلاك العسكرية والامنية... وهو تهويل يُراد به باطل، اي منع نشوء اي وقائع جديدة تفرض ادخال تعديلات على النظام الضريبي (غير العادل اطلاقاً) وتساهم في اعادة توزيع جزء من الثروة باتجاهات لا تتماشى مع اتجاهات تركيزها لدى القلّة الحاكمة.

وهذا الموقف ليس جديداً، ففي مطلع هذا العام تحرّك الـ«لوبي» نفسه، بقوّة اكبر واندفاع لافت، لإطاحة وزير العمل شربل نحّاس ودفعه إلى الاستقالة من الحكومة، (...) لنتذكّر ما حصل يومها في القطاع الخاص لنفهم ما يحصل اليوم في القطاع العام!

طرح نحاس بداية زيادة طفيفة على الاجور بنسبة ارتفاع الاسعار من عام ٢٠٠٨، أي نحو ٢٠٪ فقط، وذلك بعد ضم بدل النقل إلى صلب الأجر، وطرح في المقابل اقامة «نظام التغطية الصحيّة الشاملة لجميع اللبنانيين المقيمين»، باعتبار ان نصفهم لا يحظى بأي ضمان صحّي دائم ومستقر، (...) . ولكي يتحقق هذا المشروع، طرح نحاس إلغاء نظام الاشتراكات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (...) واستبدالها بتمويل النظام الجديد من الموازنة العامّة بعد فرض ضريبة على المضاربات العقارية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ وزيادة الضريبة على ربح الفوائد لتصل إلى ١٥٪، اي إلى مستوى معدّلات الضريبة التي تُكلّف بها شركات القطاع الخاص النظامية...

وقف الـ«لوبي» الحاكم، الذي ينتحل صفة التحدّث باسم «الاقتصاد والمجتمع»، سدّاً منيعاً أمام هذا الطموح، فرفض ضم بدل النقل وزيادة الأجور بنسبة طفيفة وإلغاء نظام الاشتراكات لدى الضمان (...) وقف الـ«لوبي» الحاكم ضد «الاقتصاد» وضد «المجتمع»، وظهر ذلك جلياً في الخطاب الطبقي الذي طغى على لقاء «بيال» والهيئات التي تسمّي نفسها «الهيئات الاقتصادية».

اليوم، يتكرر المشهد نفسه والخطاب نفسه؛ فبعد ان اخذت «المزايدات» الانتخابية حكومة الـ«لوبي» نفسه إلى طرح زيادات مكلفة جدّاً على اجور العاملين في الدولة تتجاوز المطالب، بدأت مع القضاة بزيادات تصل إلى ١٠٠٪ وتبعتها زيادات مماثلة على اجور اساتذة الجامعة اللبنانية، وصولاً إلى زيادات مطروحة الآن على اجور جميع الفئات والاسلاك... تنبّه الـ«لوبي» إلى ان ما نجح في إسقاطه بطروحات نحاس عاد من زاوية اخرى مختلفة، اذ سترتّب تعديلات سلسلة الرتب والرواتب المطروحة إنفاقاً إضافياً في الموازنة العامّة يصل إلى اكثر من ١٥٢٠ مليار ليرة، وهو الرقم الوارد في مشروع قانون موازنة عام ٢٠١٣، علماً بأن مجموع الإنفاق العام ارتفع كثيراً بحسب تقديرات مشروع القانون نفسه بسبب الانتخابات النيابية ليصل إلى أكثر من ٢٣ الف مليار ليرة! وهو ما حتم البحث عن ايرادات اضافية قُدّرت بنحو ٣٦٧٨ مليار ليرة.

تفركش الـ«لوبي» بحكومته وبالحسابات الانتخابية، وشُغل نجيب ميقاتي ومحمد الصفدي ونقولا نحاس ومروان خير الدين وفريج صابونجيان ونقولا فتوش وسمير مقبل (وهم جميعاً من ممثلي الهيئات المسماة «الاقتصادية» والآخرون يعملون لحسابها كمحامين أو معتاشين أو موظّفين أو منتفعين أو شهود زور) بالبحث عن مصادر للتمويل، إلا أنهم اصطدموا بحقيقة أنه لم تعد هناك ثروات خارج حساباتهم المصرفية بعد أن سيطروا على مصادرها كلّها، وبالتالي لم يعد هناك مفرّ من زيادة الضرائب التي تصيبهم،

ولو بشكل طفيف ومشوّه ولا يؤمن القليل القليل من العدالة المرجوّة. لكن الـ«لوبي» لا يشعر بالضعف إطلاقاً، ولا يشعر بأنه مضطر إلى التنازل قليلاً، لذلك قرر أن يذهب إلى تكرار ما فعله في المرّة السابقة، وقرر أن الحل الأفضل له هو معاقبة موظّفي الدولة وحرمانهم زيادة أجورهم، مشيراً إلى أن الدولة وإداراتها ومدارسها ومستشفياتها وجيشها ودركها وقضاتها، كلّهم لزوم ما لا يلزم! وهذا ما تقوله صراحة المذكّرتان اللتان رفعتهما هذه الهيئات إلى السياسيين العاملين في خدمة مصالحها.

فالمذكّرة الأولى، التي تحمل عنوان «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني» لم تلحظ أن زيادة الإنفاق العام في مشروع موازنة عام ٢٠١٣ لم يأت فقط من زيادة أجور الموظفين، فهي لم تذكر أن خدمة الدين العام سترتفع من نحو ٥٣٧٠ مليار ليرة إلى نحو ٦ آلاف مليار ليرة، أي بزيادة ٦٣٠ مليار ليرة دفعة واحدة... طبعاً، هذا النوع من الإنفاق يُسعد الـ«لوبي» لأنه يزيد من ثروات أفراده الشخصية، ويزيد من الأموال في حساباتهم المصرفية. هذا النوع من الإنفاق التدميري للاقتصاد والمجتمع يعدّه الـ«لوبي» حميداً، لكنه في الوقت نفسه يعدّ تحويل نحو مليار دولار إلى جيوب الموظفين مدمّراً للاقتصاد. كيف يقبل نقولا شماس (رئيس جمعية تجّار بيروت) ونعمة افرام (رئيس جمعية الصناعيين) وبول عريس (رئيس نقابة المطاعم) بهذا التوصيف؟ أليسوا هم الذين يتحفون اللبنانيين كل صباح ومساء بأن التجارة والصناعة والسياحة متراجعة بسبب ضعف القدرات الشرائية؟ طبعاً، صار هؤلاء ريعيين أيضاً، فهم يرون، كالآخرين في الـ«لوبي» أن الأجور «نفقات غير مجدية»، وقد ورد ذلك حرفياً في المذكرة «غير الاقتصادية» المذكورة. وهذا يمكن أن يعدّ فتحاً جديداً في «علوم» الاقتصاد اللبنانية، ولا سيما أن المذكرة نفسها اعتبرت أن زيادة الأجور تؤدّي إلى «التراجع المحتمل للنمو»، وهذا ورد حرفياً في المذكرة... أي كتاب قرأ هؤلاء؟

والأهم أن مذكرة الهيئات تنطلق جازمة بأن لا تعديلات ستطرأ على النظام الضريبي... فهي السلطة ولن تقبل بأن يسدد أفرادها الضرائب المستحقة عليهم لمصلحة الاقتصاد والمجتمع، لذلك تصرّ هذه المذكرة على التهويل بأن العجز في الموازنة سيرتفع من ٤ مليارات دولار حالياً إلى ما بين ٥ مليارات و٦,٥ مليارات دولار عام ٢٠١٣! وهذا الجزم بأن لا ضرائب جديدة ستُفرض على المضاربات العقارية والمالية وأرباح المصارف (أكثر من ١,٥ مليار دولار سنوياً) يدفعها إلى حصر التهويل بتداعيات زيادة العجز العام، وهي بذلك تحاول أن تمحو خطيئة حكومتها التي اعتقدت أنها هذه المرّة تدفع لموظّفي الدولة زيادة بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من جيوب اللبنانيين الفقراء والمتوسطي الدخل، بعدما رفضت أن تمنح أجراء القطاع الخاص تصحيحاً عادلاً لأجورهم! فالمذكرة تعبّر عن خشية الـ«لوبي» من أن يحفّز ذلك إجراء القطاع الخاص للمطالبة مجدداً بتصحيح أجورهم بعدما عملت جاهدة لإقفال هذا الملف بالطريقة الذي أقفلته عليه.

هذه المذكرة تطرح سؤالاً واحداً صائباً: «لمصلحة من ترسم السياسات الاقتصادية في لبنان؟»، وهي تجيب من دون تردد أن السياسات يجب أن تُرسم لمصلحة الـ«لوبي»، وإلا فالخراب. لذلك تطالب بصراحة بعدم زيادة الأجور واستبدالها بـ«وضع سلّة غنية من الحوافز لاستعادة النشاط وتعويض ما فات، وفي طليعتها التسهيلات الضريبية، عوضاً عن فرض ضرائب جديدة»، وهذا ورد حرفياً في المذكّرة الأولى، وكذلك في المذكّرة الثانية التي حملت عنواناً تهويلياً أكثر، هو «تأثير الضرائب الجديدة لتمويل مشروع الحكومة لسلسلة الرتب والرواتب»، إذ رأت هذه الهيئات أن المطلوب من حكومتها اليوم «سياسات تقشفية قاسية بإجراءاتها لتسديد ديونها». نعم، تجاهر بالهدف الأصلي: تجنيد اللبنانيين إلى أبد الآبدين في خدمة مراكمة الثروات الشخصية الناتجة من فوائد الدين العام، وهي لذلك تعلن رفضها زيادة الضريبة على ربح الفوائد وفرض الضريبة الهزيلة على الإيردات والأرباح العقارية... يا عيب الشوم.

محمد زبيب

نفر من المنتفعين الاقتصاديين اكبر من وطن

هذا هو الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان، نفر من المنتفعين الاقتصاديين، يُدعون (هيئات اقتصادية)، يستطيعون بتخمتهم المالية المستدامة،

أن يُحددوا المسار العام للوطن.

فهم يتدخلون برسم السياسات العامة للبنان، اقتصادية واجتماعية، وحكما سياسية، ما دامت الركيزة الأساسية (الاقتصاد) بيدهم.

فقد هددوا وتوعدوا، انه في حال أقرت سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، سيكون لهم موقف ؟!. لا حاجة لإعمال التكهنات، لما يُمكن أن يكون هذا الموقف، يكفي أن نعرف أنهم يُمسكون بالمال والاقتصاد والسياسة، أي عصب الدولة والشعب، وقد "أُعذر من أنذر".

وكان لهم ما أرادوا سابقاً، عندما أُقرّت سلسلة القطاع الخاص، بموافقتهم هم وحدهم، دون غيرهم،"وزارة، نقابات، اتحادات، قوى عُمالية"... .

هذا هو الوهم الكبير، الذي غذّته السلطات السياسية، على مدى سنوات، وباتت الهيئات الاقتصادية، بمثابة مرض اسمه "فوبيا الهيئات"، تؤرق أربعة ملايين لبناني، وتقض مضاجعهم، ولا جهة عليا يلجئون إليها، لأن السلطات العليا حاضرة في الهيئات، والأخيرة حاضرة فيهم، افهم أيها المواطن الفقير على مساحة الوطن.

(ن،ق)

عيون على العدو

إسرائيل تعزز نشاطها في حقول المتوسط

تواصل إسرائيل تطوير الحقول النفطية والغازية في عرض البحر المتوسط في ظل إشكالات أمنية وهندسية وتمويلية متزايدة. وأُعلن عن إدخال عناصر جديدة في حماية تلك الحقول عبر استخدام طائرات متطورة من دون طيار وأجهزة رادار حديثة، في نوع من الرد على نجاح «حزب الله» في تفعيل طائرة «أيوب» من دون طيار.

ووقع الشركاء في حقل «تمار» في عرض البحر المتوسط بتاريخ ١٥-١٠-٢٠١٢ ، اتفاقية التوريد الثانية للغاز المستخرج مع شركة «دوراد» الخاصة لإنتاج الكهرباء. وبلغت قيمة الصفقة أربعة مليارات دولار على مدى ١٥ عاماً، وهي الصفقة المركزية الثانية بعد إبرام الصفقة الأولى مع شركة الكهرباء الإسرائيلية بقيمة تصل إلى ٢٠ مليار دولار.

وتقضي الصفقة الجديدة بتزويد شركة «دوراد» بكمية سنوية تبلغ ٠،٧٥ مليار متر مكعب من الغاز. وبحسب الاتفاق فإن توريد الغاز لهذه الشركة يبدأ نهاية العام المقبل. وكانت شركة «تمار» قد أبرمت أيضاً عقوداً أصغر مع شركات إسرائيلية خاصة منتجة للكهرباء مثل «داليا إنرجيوت» ومصانع كبيرة ومتوسطة.

وكشفت شركة «نوبل إنرجي» الشريك الأكبر في «تمار» بتاريخ ١٤-١٠-٢٠١٢ ، عن معطيات جديدة حول توقعاتها بشأن احتمال وجود نفط في حقل «لفيتان». وقالت إنها ستبدأ العام المقبل حفرياتها في الحقل للتنقيب عن النفط الذي تُؤمن بأن احتمال وجوده يزيد عن ٢٥ في المئة والعمق النهائي للحفر المخطط له هو ٦،٥ كيلومترات. ولكن إعلان «نوبل إنرجي» أشار كذلك إلى خفض التوقعات بشأن كمية النفط الموجودة في ذلك الحقل حيث قدرته بـ٢١٠ إلى ١٤٩٠ مليون برميل، وأنها ستنتج منه في العام ٢٠١٨ حوالي ١٢٠ ألف برميل يومياً.

تجدر الإشارة إلى أن «نوبل إنرجي» كانت قد أعلنت في الماضي تقديرات تفيد بوجود ما لا يقل عن أربعة مليارات برميل من النفط في حقل لفيتان.

وتنوي «نوبل إنرجي» ضمن خطتها المعلنة تنفيذ ثماني حفريات عميقة في البحر المتوسط أربع منها استكشافية وأربع للتأكد. وبحسب الخبراء فإن المساعي للتنقيب عن النفط في المياه الاقتصادية الإسرائيلية، واستخراجه يحتاج إلى استثمارات هائلة لا تقل عن ١١ مليار دولار. وأولى الخطوات المقبلة لهذه الشركة هي العودة إلى «لفيتان ١» الذي كان العمل قد توقف فيه قبل نصف عام. ويأتي ذلك بعد معطيات سيسمولوجية جديدة تظهر تزايد احتمال وجود النفط فيه.

وكانت «نوبل إنرجي» وشركاؤها قد أعلنوا الشهر الماضي أنهم يدرسون إدخال شريك استراتيجي في الحقل عبر بيع حوالي ٣٠ في المئة من الامتياز لشركة دولية معنية بالتنقيب عن الغاز واستخراجه. وقد أكد هذا الإعلان ما كان قد أوضحه خبراء من أنه ليس بوسع شركاء «نوبل إنرجي» المحافظة على الحقل وتطويره لأنه يحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى خبرة أكبر. ومعروف أن شركة الغاز الروسية «غاز بروم» تسعى بشدة لنيل موطئ قدم في هذا الحقل، وفي الحقول الجديدة المكتشفة في الجانب القبرصي من مياه البحر المتوسط الاقتصادية. وعموما تجري «نوبل إنرجي» وشركاؤها مفاوضات مع العديد من الجهات الدولية.

ومعروف أن «نوبل إنرجي» وشركاءها أكملوا قبل أسابيع بناء منصة استخراج الغاز لحقل «تمار» وهي في طريقها من أميركا إلى البحر المتوسط. وستستخرج المنصة الغاز الطبيعي وتضخه في أنبوب الغاز الإسرائيلي الرئيسي، الذي تقع محطته في عسقلان، وكان يتغذى في السابق من الغاز المصري. والموعد المتوقع لبدء ضخ الغاز من «تمار» هو آذار العام ٢٠١٣.

غير أن «نوبل إنرجي» التي تتباهى بقدراتها في حقل «لفيتان ١» يتعذر عليها حتى اليوم إغلاق «لفيتان ٢»، ومنع التسرب الذي يهدد بكارثة بيئية هناك. وكان الخلل في الحقل قد وقع قبل حوالي عام ونصف العام، وعمدت الشركة إلى إغلاق الحفر بسدادة من الباطون المسلح في قعر البحر لكن هذه السدادة عجزت عن منع التسرب.

وأثار هذا العجز تساؤلات حول قدرات الشركة من ناحية وعلاقتها مع المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة من ناحية أخرى. فبالرغم من الخطر البيئي، نجحت الشركة في إقناع المسؤولين الإسرائيليين بقبول الحل الأرخص ثمناً، والأقل نجاعة لإغلاق البئر المتسربة. عموماً تقدر تكلفة التخلي عن تلك الحفرة حوالي ٦٠ مليون دولار، وإذا ما ألزمت الحكومة الشركاء باختيار سبيل أكثر تكلفة لسد الفتحة فإن الأمر قد يكلف مئات الملايين من الدولارات. وفي الشهور الأخيرة عادت الحكومة الإسرائيلية وطلبت من شركاء «نوبل إنرجي» سد البئر بطريقة تامة وأمينة.

حلمي موسى

ثقافة إسلامية

صدقة الإخلاص
ذكرى تصدّق أمير المؤمنين عليه السلام بالخاتم

نبارك لصاحب العصر والزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف وولي الأمر في غيبته دام ظله وللمسلمين جميعاً الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة ذكرى تصدَّق أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمه أثناء صلاته، والتي أنزل الله تعالى فيها آية الولاية فقال عز وجل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ×وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾١ والخطاب في هذه الآية المباركة تحصر الولاية بثلاثة هم: " الله " والرسول" و" الذين آمنوا ... " وقد كرَّم الله تعالى صاحب الصدقة فعبَّر عنه بصيغة الجمع وكرَّم من يتولاّه بعد الله ورسوله فسماهم "حزب الله " ووصفهم بالغالبين.

قصة الآية

تكاثرت الروايات على ان الآيتين السابقتين نزلتا في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لّما تصدق بخاتمه وقام صحابة النبي الكرام بنقل قصة التصدق هذه، وعلى رأس هؤلاء الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري رضوان الله عليه الذي كان يصر على نشر هذه القصة المباركة إيماناً منه أنها واحدة من القيم الكبرى والفضائل العظمى التي أرادها الله خالدة خلود القرآن الكريم فقال رضوان الله عليه: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً من الأيام صلاة الظهر، فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم أشهد أني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي راكعاً فأومأ إليه بخنصره اليمنى، وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره وذلك بعين النبي صلى الله عليه وآله فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله من صلاته رفع رأسه الى السماء وقال: " اللهم موسى سألك فقال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي × وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي × وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي × وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي × هَارُونَ أَخِي × اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾٢ فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿سَنَشُدُّ× عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا﴾٣.

اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك، اللهم واشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشدد به ظهري ". قال أبو ذر رضوان الله عليه: فما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله الكلمة حتى نزل جبرائيل عليه السلام من عند الله تعالى إلى الرسول الأكرم وقال يا محمد اقرأ، " ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا

الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.

أهمية الصدقة

ان نزول آية الولاية في تصدَّق أمير المؤمنين عليه السلام يدل على القيمة الكبرى للصدقة في الاسلام والتي ورد فيها أحاديث كثيرة تدل على مكانتها عند الله تعالى فهي كما ورد على لسان الرسول الأكرم: (تقع في يد الله قبل أن تقع في يد العبد) (وتطفئ غضب الرب) (ووتدفع البلاء) وهي كما أكد نبينا الأكرم (سبب لاستنزال الرزق) (ومداواة المرض) (ورحمة للموتى) وهي ذات الآثار الجليلة التي عبَّر عنها الامام الصادق عليه السلام بقوله: " الصدقَّة تدفع ميتة السوء وتدفع سبعين نوعاً من البلاء " " ارض القيامة نار ما خلا ظل المؤمن فإن صدقته تظله "

الصدقة بين القيمة والإخلاص

ان نزول آية الولاية بعد تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمه يدل على مكانة التصدَّق، إلا ان المكانة والقيمة الحقيقية ليست لهذا العمل المجرَّد بل للخلفية الإيمانية والروحية التي حركت الامام علي عليه السلام للتصدُق بخاتمه، وهذا ما لم يفهمه بعض من عاصر النبي الأعظم صلوات الله عليه وآله وفاجأه نزول آية الولاية بسبب تصدُق الامام عليه السلام فقال: " تصدقت بأربعين خاتماً وأنا أصلّي لينزل فيَّ ما نزل في أمير المؤمنين فلم ينزل". ولم يدرك هذا الرجل ان الله تعالى لا ينظر لصورة العمل وكميته بل لمدى الإخلاص الذي انطلق منه ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى.

1 تشرين ثاني - إستكمال حملة...
حافظوا على بعلبك
مدينة نظيفة
لإزالة التعديات على الأرصفة
بلدية
بعلبك
بيئتنا
حتى نحمي
بلدية بعلبك - المكتب الإعلامي
www.baalbak.org
press@baalbak.org